

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الاعلى للتمويل الأصغر

الخطة الإستراتيجية لتطوير وتممية قطاع

التمويل الاصغر فى السودان (2013م - 2017م)

إعداد

لجنة وضع الخطة الاستراتيجية لتطوير وتممية قطاع التمويل الأصغر

فى السودان (2013م - 2017م)

الملخص التنفيذي:

أجريت دراسة تطوير الخطة الاستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر فى السودان على أمل أن يكون التمويل الأصغر من الأدوات المهمة في مكافحة الفقر فى السودان، حيث تطلب التدخل بآليات متعددة للحد من أسبابه الرئيسية والتي تشمل تدهور الأراضى الزراعية ومحدودية موارد التمويل. وقد بلغت نسبة الفقر 46.5% فيما إعتمدت الدولة التمويل الأصغر كآلية لتخفيف حدة الفقر وخلق فرص عمل وزيادة الإنتاج والإنتاجية الأمر الذى يؤدي الى تحقيق توزيع الثروة ويعزز العدالة الاجتماعية.

تم وضع هذه الخطة الاستراتيجية بناءً على تجربة بنك السودان المركزى فى التمويل الأصغر والاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى المجال وفقاً لمبادئ التمويل الأصغر وأفضل الممارسات. ويعتبر الأساس المنطقي للخطة الاستراتيجية هو تجميع كلى للمداخلات الخاصة بالجهات الفاعلة من خلال التخصص وتنسيق الأنشطة التي تساعد على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر فى السودان. حيث تضمنت الاستراتيجية موجهات لتطوير سياسات وتشريعات مشجعة لتنمية قطاع التمويل الأصغر، و تطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الأصغر، و توسيع وتنوع قاعدة الموارد والخدمات المالية وتوزيعها قطاعياً وولائياً، وتعزيز توفر لمعلومات وإستخدام التقانة، و تعزيز مشروعات التمويل الأصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع.

قامت اللجنة بإعداد المصفوفة التي تتضمن الأهداف العامة والأنشطة التي تحقق الأهداف العامة والجهات المسؤولة عن التنفيذ والمدى الزمني. بالإضافة إلى مصفوفة النتائج والتي تبين أثر تنفيذ أهداف الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل مع تحديد المؤشرات والنتائج المتوقعة من تطبيق الاستراتيجية والتي من المتوقع أن تمكن من الوصول إلى 2.5 مليون مستفيد بنهاية الاستراتيجية فى عام 2016م بدلاً عن 465,000 مستفيد فى عام 2011م .

وقد أجريت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي وجمع المعلومات من المصادر الثانوية، وذلك من خلال مراجعة وثيقة رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر فى السودان(2006 - 2011) والمستندات المتعلقة بتنفيذها وتقييمها، بالإضافة إلى الإطلاع على تجارب الدول الأخرى عبر الإنترنت، بالإضافة إلى المناقشات عبر الاجتماعات الدورية الاسبوعية للجنة والتداول حول الخيارات الاستراتيجية ومقترحات أعضاء اللجنة للوصول إلى إتفاق حولها. كما تم إجراء التحليل الرباعى (SWOT Analysis) لقطاع التمويل الأصغر استناداً على إختصاصات ومهام اللجنة. وقد خلصت النتائج إلى العديد من نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات/ والتحديات لمختلف الجهات الفاعلة في صناعة التمويل الأصغر.

بناءً على نتائج هذه التحليلات فقد تم تحديد إطار الخطة الاستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر فى السودان، والتي تضمنت موجهاً وسياسات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وأدوات التدخل ذى الطبيعة المساندة للأنشطة القائمة لتوسيع نطاقها وإنتشارها وزيادة نموها من خلال إدخال مهارات وإتجاهات وأفكار جديدة وتمويل إضافى.

أوصت اللجنة بإجازة الاستراتيجية للعمل بها ومواصلة تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر فى السودان. بالإضافة إلى تطوير الاستراتيجية بإجراء الدراسات المطلوبة لتقييم التجربة السابقة وتحليل الوضع الراهن من حيث العرض والطلب. كما أوصت بأن تقوم الجهات المسؤولة عن التنفيذ بوضع خطط عمل تفصيلية لتطبيق هذه الاستراتيجية.

تمت إجازة الخطة الإستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر فى السودان (2013 – 2017م) فى المجلس الأعلى للتمويل الأصغر بتاريخ 13 مايو 2013م. كما تم عرضها على مجلس الولايات فى شهر مايو ومن ثم للمجلس الأعلى فى اجتماعه بتاريخ 2013/07/8م وإجازتها من قبل مجلس الوزراء وأصبحت سارية المفعول فى اجتماعه بتاريخ 30 اكتوبر 2013م.



المجلس الأعلى للتمويل الأصغر

الخطة الإستراتيجية لتطوير وتمية قطاع

التمويل الأصغر فى السودان (2013م - 2017م)

1- 1 مقدمة:

للفقر فى السودان أسباب عديدة والتي من أهمها ، على سبيل المثال لا الحصر ، تدهور راس المال الطبيعى المتمثل فى الاراضى وموارد المياه والغابات بفعل عوامل الجفاف والتصحر وتعرية التربة والفيضانات ، وضعف البرامج الإنمائية ، وتراكم الديون الخارجية ، و الحصار الاقتصادى المعلن وغير المعلن ، واستمرار الحرب الاهلية فى جنوب البلاد. وإذا أردنا وضع رؤية إستراتيجية لمكافحته لا بد من التدخل بآليات متعددة. وقد إعتمدت الدولة التمويل الأصغر كأحد الأدوات القوية فى التنمية وتخفيف حدة الفقر من حيث الدور الذى يقوم به فى زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل وتحريك التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل اكثر بما يعزز العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وبالتالي رفع مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى.

تعتبر تجربة المصارف فى التمويل الأصغر فى السودان من التجارب الرائدة عالمياً بالنظر الى عدد المصارف وتقدم التمويل الأصغر الاسلامى. حيث بدأ البنك الزراعى السودانى فى الستينات ثم ظهور بنك الإدخار فى السبعينات كبنك متخصص فى التمويل الصغير والأصغر ، أما فى حقبة الثمانينات فقد كان التمويل الأصغر عن طريق الفروع المتخصصة فى البنك الاسلامى السودانى وبنك فيصل الاسلامى السودانى للأسر المنتجة والحرفيين.

وكان أول إعتراف صريح بالقطاع الصغير فى السياسات التمويلية لبنك السودان المركزى فى العام 1990 ، حيث ضمت السياسات التمويلية "قطاع الحرفيين" كواحد من القطاعات ذات الأولوية فى التمويل المصرفى. وفى تطور نوعى فقد تضمنت السياسات التمويلية لبنك السودان المركزى للعام المالى 95/1994 قطاع "الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين ، بما فى ذلك الأسر المنتجة" ضمن القطاعات ذات الأولوية.

وبعد قمة التمويل الأصغر فى العام 1996 بالولايات المتحدة الأمريكية تم دمج تمويل كل القطاعات صغيرة الحجم المشار إليها آنفا فى السياسة التمويلية لبنك السودان المركزى بمسمياتها المختلفة تحت مسمى (التمويل الأصغر) ، وهو برنامج لتقديم القروض صغيرة الحجم بالإضافة لخدمات التأمين والإدخار وغيرها للفقراء للدخول فى مشروعات مدرة للدخل من أجل توفير سبل المعيشة لهم ولأسرهم. ولعل من أهم سياسات بنك السودان المركزى

التي أصدرت حديثاً أن يكون التمويل الممنوح من المصارف للمناطق الريفية في أي وقت من الأوقات بواسطة أيًا من فروعها لا تقل عن 70٪ من جملة الودائع المستقطبة في تلك المناطق، لتجسد روح النظام المصرفي الإسلامي وتساعد التمويل الأصغر على الانتشار.

كما قام بنك السودان المركزي في العام 2006 بوضع إستراتيجية للتمويل الأصغر وكذلك إنشاء وحدة للتمويل الأصغر داخل البنك مناط بها تحسين وضع التمويل المصرفي لهذا القطاع. وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية فقد تضمنت السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي للعام 2008 بأن يعمل الجهاز المصرفي على تخصيص نسبة 12٪ كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر، الصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر وحفزاً للتنمية. وقد تم تقديم الدعم المؤسسي لتطوير الرؤية الإستراتيجية لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية لإعادة هيكلته وزيارة رأسماله لكي يقوم بدوره على أكمل وجه كبنك حكومي في المرحلة الجديدة. كما تم تأسيس بنك الأسرة كمصرف متخصص في التمويل الأصغر وتأسيس الشركة السودانية للتمويل الأصغر (SMDF) كمشروع شراكة بين بنك السودان المركزي ووزارة المالية وبدعم المانحين بموارد بلغت 20 مليون دولار.

وتأكيداً لدوره الإشرافي وجه بنك السودان المركزي المصارف بإنشاء إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاساتها. وبرعايته قامت محفظة الامان في يوليو 2010 كالية من اليات التمويل الاصغر، وهي شراكة بين المصارف وديوان الزكاة قائمة على خلط الاموال بهدف تمويل الفقراء الناشطين اقتصاديا. كما قام بنك السودان المركزي بتطوير الإطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر والذي تم بموجبه تسجيل مجموعة من مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع في عدد من الولايات.

كذلك فإن قيام المجلس الاعلى للتمويل الاصغر والمجالس الولائية خلال العام الجاري يعتبر نقلة نوعية هدفت إلى تثبيت قومية التجربة ووضع الآليات لكي تحقق نتائج جيدة. ويتوج هذا الجهد بإكمال قيام مجالس الاعلى للتمويل الاصغر الولائية خلال العام الجاري. ويعتبر المجلس الأعلى كيان حاكم ومظلي يعمل على إدماج إستراتيجية تطوير قطاع التمويل الأصغر في السياسات الكلية والقطاعية كما يعمل على الإشراف والمتابعة وتجميع وتنسيق الجهود لكل الجها ذات الصلة. ويتكون هذا المجلس برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية وعضوية جميع الوزارات الإتحادية ذات الإختصاص وبنك السودان المركزي والولايات.

على الرغم من الاهتمام المتنامي بمكافحة الفقر في السودان في الأعوام الماضية، إلا أن اثر هذه الجهود مازال

محدودا مما يتطلب الاستمرار فى تنمية قطاع التمويل الاصغر فى السودان من خلال وضع خطة إستراتيجية تتزامن فيها جهود الجهات المختلفة للتوسع فى التمويل الاصغر والتعمق فى التجربة والتسلسل فى التدخلات المطلوبة لمعالجة مختلف التحديات والقضايا. التى تواجه القطاع.

1- 2 الطلب على التمويل الاصغر فى السودان:

إن الطلب الفاعل على التمويل الاصغر مرتبط بالتفاعل بين مقدرة ورغبة المستهدفين من ناحية ومقدرة مقدمى التمويل الاصغر من ناحية اخرى. كما أن هنالك عدد من العوامل التى تؤثر على الطلب على التمويل الاصغر منها: حجم ونمو السكان، والتكوين الديمغرافى، والأداء الأقتصادى المؤثر على التوظيف والاستخدام الذاتى، والمقدرة المؤسسية لمؤسسات التمويل الاصغر، والإطار القانونى والتنظيمى، والدعم المقدم من الدولة والشركاء الآخرين.

لقد تزايد عدد السكان فى السودان من 21.3 نسمة فى عام 1993 إلى 31 مليون نسمة فى عام 2008 بمعدل نمو بلغ 2.49%. ومن حيث نمط المعيشة، فقد تبين من التعداد السكانى لعام 2008 بأن 30% من السكان فى المناطق الحضرية و63% فى المناطق الريفية و7% رحل. كما أظهرت بيانات التعداد بأن هنالك 15.4 مليون رجل و15.0 أنثى، إذ يشكل الذكور حوالى 50.6% والنساء 49.4% وقد شكلت الفئة العمرية الواسعة (صفر - 14) سنة 45% مما يعكس فتوة تركيبة السكان فى السودان.

تشير نتائج الاسقاطات الى ان حجم السكان فى السودان سوف يرتفع من 35 مليون نسمة فى العام 2012م الى 40 مليون نسمة فى العام 2016م. ووفقاً لنتائج المسح الاسرى القاعدى فى السودان للعام 2009م، فقد سجل الفقر تبايناً فى الولايات إذ بتراوح بين 26% فى ولاية الخرطوم و69.4% فى ولاية شمال دارفور. أما معدل الفقر فقد بلغ 46.5% مما يؤكد على الطلب الكبير على التمويل الاصغر.

1- 3 أهم مقدمى التمويل الأصغر في السودان:

القطاع المصرفي: بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 33 مصرفاً فيما بلغ عدد الفروع 601 فرع في العام 2011م. وقد ساهم نحو 32 مصرفاً بنسب متفاوتة في تقديم التمويل الأصغر تمشياً مع استراتيجية الدولة واتساقاً مع سياسات بنك السودان المركزي.

وقد إزداد حجم الأصغر الممنوح عبر المصارف خلال الفترة من 2007 وحتى 2011، إذ ارتفع من 232 مليون جنيه من 232 مليون جنيه في 2007 الى مبلغ 937,9 مليون جنيه في العام 2011 بنسبة زيادة بلغت 304%. لكن لا يزال هنالك نقص كبير في الخدمات والمنتجات المطلوبة من قبل الفقراء الناشطين اقتصادياً وأصحاب الأعمال الصغيرة ممن يسعون إلى الحصول على موارد مالية ووسائل إنتاجية تعينهم في كسب معيشتهم عبر الاستخدام الذاتي. لذلك من الضروري تقديم الدعم المؤسسى للمصارف لممارسة التمويل الأصغر باستخدام التقنية الحديثة والآليات التي تمكن من منح التمويل للقادرين على الكسب والانتاج، خاصة وأن تقديم التمويل الأصغر يتطلب نظام مالى قادر على الوصول للفقراء.

1- 3- 1 مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر: من المعلوم ان مؤسسات الاصر هي الاقرب الى المستهدفين بالتمويل الاصر ويمكن ان تقدم لهم الخدمات دون توجيه الموارد الى أى أغراض أخرى. حيث تم تأسيس بنك الأسرة، بموجب لائحة ترخيص مصارف التمويل الاصر لسنة 2007، كبنك متخصص في تقديم خدمات التمويل الأصغر بالسودان في العام 2008 بمساهمة من عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص. بالإضافة قيام عدد 10 مؤسسات تمويل أصغر مسجلة لدى بنك السودان المركزي كمؤسسات تمويل اصغر لا تقبل الودائع.

وقد بلغ حجم محفظة التمويل بينك الاسرة مبلغ 229 مليون جنيه في ديسمبر 2011 لاجمالي عدد 71,337 مستفيد. فيما بلغ إجمالي حجم التمويل القائم بالمؤسسات مبلغ 42,613 ألف جنيه لإجمالى عدد 22,269 مستفيد بمتوسط تمويل بلغ 2.1 ألف جنيه.

1- 3- 2 الصناديق الاجتماعية: هناك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان توفر التمويل الأصغر للفقراء والمجموعات ذات الدخل المنخفض وتشمل النساء، وكبار السن، والطلاب، والخريجين، والمعاشيين. حيث ساهم ديوان الزكاة والصندوق القومى للمعاشات والصندوق القومى للتأمينات الاجتماعية في رأسمال بنك الأسرة. كما ساهم الديوان في محفظة الأمان بمبلغ 50 مليون جنيه، فيما تم تمويل مشروعات

إستثمارات المعاشيين عبر مؤسسة المعاشيين للتمويل الأصغر بمبلغ 42.4 مليون جنيه لعدد 12,100 معاشي حتى ديسمبر 2010م.

1- 3- المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي : معظم التمويل الأصغر فى السابق كان يتم بواسطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي . حيث تعمل المنظمات غير الحكومية على أساس مجتمعي تركز على عمليات ترتبط بالقواعد بدلاً عن مؤسسات تمويل رسمية. ونسبة لتزايد عدد النازحين إلى المناطق الحضرية وازدياد مستوى الفقر الحضري ، فان غالبية المنظمات غير الحكومية تعمل في القطاع غير الرسمي بالمناطق الحضرية . وتمثل جمعية تطوير الأعمال الحرفية الصغيرة (باسيت) بولاية البحر الأحمر ومنظمة أكورد بولاية كسلا ومؤسسة براعة للتمويل الأصغر بولاية جنوب كردفان من ابرز المنظمات التي تقدم التمويل الاصغر بالتعاون مع المنظمات العالمية.

1- 3- 4 المانحون الدوليون : العديد من مشروعات التنمية الريفية ممولة من مانحين دوليين بهدف تحسين المستوى المعيشي ودخول الفقراء الذين يعيشون في مجتمعات ريفية عانت من نزاعات مدنية أو جفاف وكوارث طبيعية أخرى. كما ان معظم مشروعات التنمية الريفية إشتملت على إنشاء خدمات تقديم تمويل ريفي مستدام داخل خدماتها المتكاملة. وقد كان من ابرز المانحين منظمة الامم المتحدة (UNDP) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الزراعية (IFAD) وبرامج الغذاء العالمى (WFP) والبنك الاسلامى للتنمية – جدة (IDB).

وفى إطار سعى بنك السودان المركزي لتنمية وتطوير قطاع التمويل الاصغر فى السودان فقد تم إنشاء وحدة للتمويل الأصغر في فبراير 2007م لتضطلع بدورها في خلق بيئة ملائمة للصناعة وجعل قطاع التمويل الأصغر قابل للنمو اقتصادياً واجتماعياً. وذلك من خلال تقديم التمويل الأصغر من خلال البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية ولتسهيل عملية انسياب التمويل لهذه الشرائح من موارد القطاع الحكومي وغير الحكومي. بالإضافة إلى التطوير المؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التدريب وتطوير النظم.

2- تحليل أداء رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الاصغر فى السودان(2007 - 2011م):

قام بنك السودان المركزي بتطوير رؤية تنمية وتطوير قطاع التمويل الاصغر فى السودان والتي تهدف للنهوض بصناعة التمويل الاصغر فى السودان ودمجها فى القطاع المالى الرسمى. قد تم إعداد هذه الرؤية من خلال القيام بعملية تشاورية واسعة مع كافة الاطراف المعنية بصناعة التمويل الاصغر فى السودان. حيث تمت صياغة

رؤية مستقبلية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان من خلال طرح وجهات النظر و التحديات والأولويات الخاصة بكل المعنيين بهذا القطاع للنقاش من جهات حكومية، ووسطاء ماليين، وومنظمات تطوعية ومجتمع المانحين، بغرض التوصل لاجماع حول الأولويات والسياسات المطلوب تبنيتها للنهوض بهذا القطاع الهام. وقد أكدت رؤية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان على أن التغطية المشتركة للمصارف والمؤسسات لم تتعد نسبة 1- 3% من حجم الطلب الكلي على التمويل الأصغر مما يتطلب انتهاز أسلوب تعددية المؤسسات لتغطية الأسواق غير المخدومة والناقصة الخدمة.

2- 1 خلق اطار تشريعات وسياسات مساندة:

تعترف الخطة الاستراتيجية لتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان بضرورة وضع اطار للسياسة العامة داعمة لبيئة تنافسية للاقتصاد الكلي تسهم في اعطاء قوة دفع للنمو الاقتصادي المتكافئ، وسياسات عمل وسياسات اجتماعية تعالج قضايا الفقر والتنمية الاجتماعية . وليست هناك مبالغة في القول بان التمويل الأصغر انما هو اداة من الادوات التي تسهم في الحد من الفقر. ولا بد من تطويره ضمن الاطار الأعم لاستراتيجية شاملة للحد من الفقر تتم عبرها معالجة الاحتياجات الاساسية للفقراء . ووفقاً لذلك 'يجب ان يوجد تنفيذ استراتيجية التمويل الأصغر الارتباط بين السياسات التي تاخذ بآليات السوق 'مع الالتزام الثابت من جانب الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بقضية الحد من الفقر.

ووصولاً لهذه الغاية، حدث تقدم كبير في تنفيذ الأنشطة المختلفة التي تقود الى بناء الاطر التنظيمية والسياسية المنشودة والى تحفيز تنمية القطاع وتوفير الخدمات المالية الكافية 'مع توفير الحماية اللازمة لمخدرات المودعين في نفس الوقت.

2- 2 دور بنك السودان المركزي:

أدخلت لأول مرة في السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي في العام 1990 الحرفيين كأحد القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، بالإضافة إلى تأكيد هذه السياسة التمويلية على أهمية منح التمويل المصرفي للأقاليم والمناطق المتخلفة اقتصاديا وكذلك المشروعات الصغيرة. وقد حددت السياسة التمويلية في العام 2005 بأن يقوم كل بنك بتسخير ما لا يقل عن 10% من جملة التمويل للنشاطات الاجتماعية (الأسر المنتجة، صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين).

إمتداداً لسياسات التمويل الأصغر في الأعوام السابقة، إستمر بنك السودان المركزي في الأعوام 2007 ، 2008 ، 2009 و2010 و2011 م في تنفيذ الرؤية وتطبيق سياساته الرامية إلى توجيه المزيد من الموارد

للتخفيف من حدة الفقر ، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة بالتمويل الأصغر ، وتشجيع إنشاء مؤسسات لخدمات التمويل الأصغر ، ودعم مصارف البرنامج التجريبي مالياً وفنياً .
فى اطار سياسات الرامية الى تخفيف من حدة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات، بدفع عجلة النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة السيولة، فقد تم توجيه المصارف بتخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل بالمصارف في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر ومتاهي الصغر والصغير والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي. كما تم تحديد نسبة 6% من المحافظ التمويلية للمصارف تخصص للتمويل الأصغر والتمويل متاهي الصغر.

فى ديسمبر 2011م بلغ حجم التمويل الكلي بالجهاز المصرفي مبلغ 28,799,686 الف جنيه سوداني، حيث تبلغ نسبة الـ 12% المخصصة من التمويل الكلي للتمويل متاهي الصغر والاصغر والصغير وذو البعد الاجتماعي مبلغ 3,677,727 الف جنيه، فيما بلغ حجم التمويل المنفذ مبلغ 1,902,225 جنيه سوداني أى بنسبة 6.6% من التمويل الكلي. كما بلغ حجم التمويل الاصغر ومتاهي الصغر مبلغ 937,965 الف جنيه بنسبة 3.3% من التمويل الكلي ونسبة 48% من المخصص (6%). أما التمويل الصغير ذو البعد الاجتماعي فقد بلغ 964,260 ألف جنيه بنسبة 3.3% من التمويل الكلي وبنسبة 56% من المبلغ المخصص (6%).

تحقق نمو سنوي في التمويل الأصغر القائم بالمصارف إذ ارتفع من 232 مليون جنيه سوداني في 2007 إلى 243 مليون جنيه في 2008م بنسبة زيادة 5% ، وفي عام 2009م ارتفع إلى 335 مليون جنيه سوداني بنسبة زيادة 28% ، وفي الربع الثالث من 2010 ارتفع التمويل الأصغر إلى 450 مليون جنيه سوداني بنسبة زيادة 26%.

2- 3 إعادة هيكلة البنوك:

أوصت الاستراتيجية بضرورة تقييم اوجه نشاط البنوك المختلفة فى التمويل الاصغر بالاضافة الى الترويج لقيام بنوك جديدة متخصصة فى التمويل الاصغر ودعم مبادرات حكومات الولايات والمحليات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وفى اطار السعى ترقية الخدمات المقدمة بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر للمشروعات الصغرى والصغيرة، فقد تم اعداد خطة العمل الاستراتيجية لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية لتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة.

قام بنك السودان المركزى باصدار موجهاً لمساعدة المصارف لتطوير آليات تقديم التمويل الأصغر من خلال الفروع القائمة بتأسيس نافذة منفصلة بالفروع ووحدة أو قسم منفصل بالمركز الرئيس ، أو فروع التمويل الأصغر القائمة بذاتها ، إنشاء مصارف متخصصة للتمويل الأصغر. حيث اسست 9 مصارف وحدات منفصلة للتمويل الاصغر كما حددت موظفين محددين لتقديم خدمات التمويل الاصغر كما قامت بعض البنوك على

تحويل عدد من فروعها الى فروع متخصصة حسب خططها للعام 2009 وذلك مثل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي ، إضافة الى منح تصديق لبنك الخرطوم بإنشاء شركة تابعة متخصصة فى التمويل الأصغر.

2- 4 تفعيل دور المؤسسات غير المصرفية:

يهدف تشجيع القطاعين العام و الخاص لإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة فقد تم تأسيس بنك الأسرة كشراكة بين القطاعين العام والخاص . حيث ساهم فيه بنك السودان بمبلغ 30 مليون جنيه ودعم مبادرات الولايات لتأسيس مؤسسات متخصصة فى التمويل الأصغر حيث تم التصديق بمبلغ 5,000,000 جنية(خمسة مليون جنيه سودانى) لمؤسسة لكل ولاية. وذلك بالمساهمة فى راس مال المؤسسة بمبلغ 2,000,000 جنيه(مليونى جنيه سودانى) وتمويلها بمبلغ 3,000,000 جنيه فى المرحلة الاولى.

تم تسجيل عدد 7 مؤسسات تمويل أصغر هي مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم، ومؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية كسلا، وجمعية تطوير الأعمال الحرفية الصغيرة (باسيت) بولاية البحر الأحمر، ومؤسسة الجزيرة للتمويل الأصغر بولاية الجزيرة، ومؤسسة براءة للتمويل الأصغر بولاية جنوب كردفان، ومؤسسة الشباب للتمويل الأصغر بولاية الخرطوم، ومؤسسة المعاشيين للتمويل الأصغر.بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني للتطوير المؤسسي وتمويلها عبر وحدة التمويل الأصغر والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر.

2- 5 مبادرة بنك السودان المركزى لتوفير التمويل بالجملة للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر:

أكدت استراتيجية التمويل الأصغر على الحاجة الى تعزيز التمويل بالجملة مع الإشارة الى اهمية وضع مبادئ توجيهية واضحة او خطط مكتوبة للتعرف على المنظمات التي تتمتع بفرص جيدة للوصول الى العملاء المستهدفين.

بالرغم من أن قرار تخصيص الموارد المالية لمؤسسات التمويل الأصغر لم يُخطط له أصلاً فى إستراتيجية التمويل الأصغر، إلا أنه يشير الى دعم بنك السودان المرآزى القوى لتوسيع خدمات التمويل الأصغر، وخاصة لإتاحة فرص الحصول على التمويل لقطاع عريض من فقراء السودان النشطين اقتصادياً. وبالإضافة لذلك، قامت وحدة التمويل الأصغر بالبنك المركزى بإعداد وتطبيق المعايير التى ساعدت فى اختيار المؤسسات الراغبة فى الدخول فى عمليات التمويل الأصغر، والمؤهلة لتلقى التمويل من البنك المرآزى .

وقد قامت وحدة التمويل الاصغر بتنفيذ البرنامج التجريبي للتمويل بهدف زيادة مقدرة المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر للوصول الى المستهدفين ، والعدالة فى توزيع التمويل ، وتقديم خدمات الادخار، وزيادة التحصيل وتحسن الاداء الادارى والمالى.

قام بنك السودان المركزى بتنفيذ شراكاته مع 8 مصارف بالاضافة الى 4 مؤسسات تمويل اصغر (مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم ، مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية كسلا، مؤسسة الشباب للتمويل الاصغر، مؤسسة الجزيرة للتمويل الاصغر) عن طريق المشاركة والمضاربة .

وقد بلغ حجم المبالغ المخصصة للبرنامج التجريبي للتمويل الاصغر بأشنتطه المختلفة (التمويل والمساهمات الرأسمالية والدعم الفنى والتدريب) 350,306 الف جنيه فى 31 ديسمبر 2011. حيث بلغت المبالغ الممنوحة من وحدة التمويل الاصغر للمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر لأغراض التمويل، 221,663 ألف فى ديسمبر 2011 لعدد 102,838 مستفيد.

تجدر الاشارة الى بنك الاسرة قام بتنفيذ أربع عمليات مضاربة بإجمالى مبلغ 95,000 الف جنيه منها مبلغ 70,000 ألف جنيه فى العام 2011م. فيما بلغ حجم التمويل القائم بالبنك مبلغ 229,675 الف جنيه فى ديسمبر 2011م، لاجمالي عدد 71,337 عميل.

تمت الشراكة بين ديوان الزكاة والجهاز المصرفي فى اطار التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص لزيادة النشاط الاقتصادي وتقليل حدة الفقر ، و تعظيم مشاركة كل الجهات المعنية بمكافحة الفقر و تيسير مهمة النظام المصرفي للعمل على أداء دوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك بهدف زيادة دخول الفقراء والمساكين وإخراجهم من دائرة العوز والحاجة إلى دائرة الاكتفاء الذاتي والعطاء. وقد تم تكوين محفظة برأسمال قدره 200 مليون جنيه كمرحلة أولى ، ساهم فيها ديوان الزكاة بمبلغ 50 مليون جنيه والجهاز المصرفي بمبلغ 150 مليون جنيه خصماً على النسبة المخصصة للتمويل الأصغر (12%) وفقاً لموجهات سياسات بنك السودان المركزي.

2- 6 آليات الضمان البديلة

من النشاطات التى كانت مضمنة فى الاستراتيجية لمعالجة المعوقات التى تخلقها الضمانات امام خدمات التمويل الاصغر 'وهي: أ) ادخال آليات ضمان غير تقليدية؛ ب) (الاراضي غير المسجلة) المدرجة للمدى المتوسط والطويل)؛ ج) (دراسة مشاريع ضمان الائتمان المختلفة وتطبيق اكثرها ملاءمة للنظام المالى فى السودان التقليدي والاسلامي على حد سواء)؛ د) (دراسة امكانية استخدام اموال الزكاة 'عبر نظام مشاركة بين مؤسسات التمويل الاصغر وجماعات العون الذاتى آدعم اضاي في مال القروض)اي ضمان ائتماني)؛ وهاء) (تشجيع التامين الاصغر آآلية حماية للتمويل الاصغر.أستحداث آليات الضمان غير التقليدي : حُطط هذا النشاط للتنفيذ على المدى القصير الى المتوسط ويعتبر من ضمن اول الانشطة التى تمت معالجتها من قبل وحدة التمويل الاصغر. وقد اجرت الوحدة دراسة حول الموضوع 'قام البنك المركزي على اساس نتائجها باصدار منشوره 10

الذي يشجع مقدمي خدمة التمويل الاصغر لاعتماد الضمانات غير التقليدية . غير انه 'لازال هناك شيء من الارتباك فيما يتعلق بمعنى الضمانات التقليدية وقابليتها للتطبيق 'وحاجة البنوك للابتكار فيما يتعلق بمواءمة التقنية مع الظروف المحيطة التي تعمل فيها .ومع ذلك هناك بعض الدلائل الايجابية الدالة على الميل نحو قبول الضمانات التقليدية وان كانت بصورة محدودة ومازالت مؤسسات التمويل تطلب في معظم الحالات اصدار شيكات بتاريخ مؤجل من قبل منظمات المجتمع المحلي آضمان لاعضائها .ومن الامثلة على ذلك :بنك الادخار والتنمية الاجتماعية) قبول تعهد قانوني كضمان للقروض التي تقل عن 2000 جنيه سوداني 'وقبول الرواتب الشهرية ومعاشات التقاعد وقبول ضمان زعماء القبائل (؛ ومؤسسة التنمية الاجتماعية) الرواتب الشهرية والضمان الجماعي في اطار ضمان منظمة المجتمع المحلي (؛ والبنك الزراعي السوداني) التعامل مع المجموعات غير الرسمية وقبول الضمان الجماعي(؛وبنك المزارع) الرواتب والمعاشات 'والضمان الجماعي مسنودا بشيك مؤجل التاريخ من منظمة المجتمع المحلي(؛ وبنك التنمية الصناعية عند تقديم الائتمان للمجموعات. وما زال التغيير في ثقافة البنوك التجارية المستحكمة والمتمثلة في التركيز على الضمانات التقليدية ضمان والطرف الثالث واصدار شيكات بتواريخ مؤجلة يستدعي مجهودا اكثر من مجرد توزيع المعلومات 'ولا يمكن حدوثه الا بصورة تدريجية مرتبطة بتطور مفاهيم المصرفيين وياكتساب قدر اكبر من التجربة.

2- 7 تأسيس مرفق السودان لتنمية التمويل الاصغر (Sudan Microfinance Development Facility):

تم انشاء مرفق تنمية التمويل الاصغر(SMDF) كمشروع مشترك وممول بصورة متساوية من قبل :حكومة السودان(البنك المركزي) وصندوق الائتمان متعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي (10 مليون دولار امريكي من آليهما .(وهدف المشروع هو دعم انشاء قطاع قوي ومستدام للتمويل الاصغر في السودان .ولتحقيق هذا الهدف 'يتعين ان يوفر مرفق تنمية التمويل الاصغر) أ: (عون فني لتنمية القدرات المؤسسية لمقدمي خدمات التمويل الاصغر بخلاف المؤسسات المصرفية) ب (ودعم مالي لمجهودات مؤسسات التمويل الاصغر لمساعدة الفقراء والاسر المعيشية ذات الدخل المتدني للحصول على الخدمات المالية 'والائتمانية على وجه الخصوص. وسيوفر مرفق تنمية التمويل الاصغر ايضا التدريب اثناء العمل للموظفين المحليين لتسهيل انتقال المسؤوليات لهم بصورة تدريجية بنهاية فترة العامين المحددة للمشروع.

تم الآن تسجيل مرفق تنمية التمويل الاصغر " آشراة ربحية " بمقتضى قانون الشراآت السوداني لعام ' 1925 وحاملي اسهمها هما بنك السودان المرآزي (% 99) ووزارة المالية والاقتصاد الوطني (1%). وقد قامت الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر بتنفيذ عدد من المشروعات باجمالى مبلغ 5,632 ألف دولار، منها

تمويل بالجملة لعدد 4 مؤسسات (مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم، جمعية بورتسودان لتطوير الاعمال الصغيرة والحرفية، مؤسسة كسلا للتمويل الاصغر، شركة المثال للتمويل الاصغر) تمويل اصغر بمبلغ 3,163 الف دولار، فيما بلغ عدد المستفيدين 5,595 مستفيد. بالاضافة فقد قامت الشركة بتقديم دعم فنى للمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر بمبلغ 2,030 ألف دولار ومساهمات رأسمالية بمبلغ 420 ألف دولار وشراء برنامج متابعة القروض لقطاع التمويل الاصغر بمبلغ 19 ألف دولار.

كذلك قامت وحدة تنفيذ مشروع شراكة التمويل الاصغر بين بنك السودان المركزى والبنك الاسلامى للتنمية (جدة) بتمويل مؤسسة براعة للتمويل الاصغر بمبلغ 1.5 مليون دولار بالاضافة الى تدريب منسوبي الوحدة التقنيية للمشروع بالمشاركة فى عدد 6 دورات تدريبيه خارجيه. كما تم تنظيم دورية تدريبيه حول أعداد خطة العمل وتصميم المشروعات استهدفت 23 من موظفى المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر.

تم انشاء مرفق تنمية التمويل الاصغر (SMDF) كمشروع مشترك وممول بصورة متساوية من قبل :حكومة السودان)البنك المركزى(وصندوق الائتمان متعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي (10) مليون دولار امريكى من آليهما .(وهدف المشروع هو دعم انشاء قطاع قوي ومستدام للتمويل الاصغر في السودان .ولتحقيق هذا الهدف يُتعين ان يوفر مرفق تنمية التمويل الاصغر) :أ (عون فني لتنمية القدرات المؤسسية لمقدمي خدمات التمويل الاصغر بخلاف المؤسسات المصرفية) ب (ودعم مالي لمجهودات مؤسسات التمويل الاصغر لمساعدة الفقراء والاسر المعيشية ذات الدخل المتدني للحصول على الخدمات المالية والأئمانية على وجه الخصوص. وسيوفر مرفق تنمية التمويل الاصغر ايضا التدريب اثناء العمل للموظفين المحليين لتسهيل انتقال المسؤوليات لهم بصورة تدريجية بنهاية فترة العامين المحددة للمشروع.

قامت الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر بتنفيذ عدد من المشروعات باجمالى مبلغ 5,632 ألف دولار، منها تمويل بالجملة لعدد 4 مؤسسات (مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم، جمعية بورتسودان لتطوير الاعمال الصغيرة والحرفية، مؤسسة كسلا للتمويل الاصغر، شركة المثال للتمويل الاصغر) تمويل اصغر بمبلغ 3,163 الف دولار، فيما بلغ عدد المستفيدين 5,595 مستفيد. بالاضافة فقد قامت الشركة بتقديم دعم فنى للمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر بمبلغ 2,030 ألف دولار ومساهمات رأسمالية بمبلغ 420 ألف دولار وشراء برنامج متابعة القروض لقطاع التمويل الاصغر بمبلغ 19 ألف دولار.

كذلك قامت وحدة تنفيذ مشروع شراكة التمويل الأصغر بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية (جدة) بتمويل مؤسسة براعة للتمويل الأصغر بمبلغ 1.5 مليون دولار بالإضافة الى تدريب منسوبي الوحدة التنفيذية للمشروع بالمشاركة فى عدد 6 دورات تدريبية خارجية. كما تم تنظيم دورية تدريبية حول أعداد خطة العمل وتصميم المشروعات استهدفت 23 من موظفى المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.

2- 8 تعزيز دور مؤسسات التمويل الأصغر ودعم نموها

لإنشاء مؤسسات مستدامة للتمويل الأصغر قامت وحدة التمويل الأصغر في باعطاء هذه المسألة الأولوية القصوى وكانت اهم مبادرة اضطلعت بها تدريب العاملين بالمصارف التجارية العاملة في التمويل الأصغر وذلك بمستوياتهم المختلفة شملت مدراء العموم، مدراء الإدارات وموظفي التمويل الأصغر بهذه المصارف . حيث تم التخطيط والتنفيذ لتدريب 240 موظفا من موظفي البنوك بما في ذلك موظفي الادارات العليا والوسطى في 7 من مؤسسات التمويل الأصغر . وقد استفاد من التدريب الذي قدمته وحدة التمويل الأصغر كبير من موظفي مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية 'وهم بالتحديد من مؤسسة التنمية الاجتماعية . والحاجة لاستهداف عدد اكبر من مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية للاستفادة من مجهودات بناء القدرات هذه تلقى الاعتراف من قبل مرفق تنمية التمويل الأصغر الحديث التكوين أما انها ضمن اطار ولايته وقد غطى التدريب موضوعات مختلفة هدفت لتقديم المعارف الاساسية لعمل. وذلك بالإضافة الى التدريب الخارجي للعاملين بالمصارف ، في اندونيسيا ، يوغندا وبنغلاديش والتي شملت 50 متدرب من المصارف التجارية المختلفة. وتقديم دورات تدريبية بواسطة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية لعدد 871 متدرب استهدفت (مقدمي خدمات التمويل الأصغر ، المستفيدين ، وأصحاب المصلحة) وعدد 80 اخصائي للتمويل الأصغر (كمدرّب معتمد).

ولتشجيع روح التكافل الجماعي و نشر ثقافة الصيرفة التي تعزز قدرات التمويل الأصغر ومتماهي والصغير والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي، فقد تم إعداد دراسات وتنظيم قيام عدد من ورش العمل والموائد المستديرة حول التعاونيات والضمان والتأمين. بالإضافة الى البرامج التدريبية لعدد من المستفيدين ومقدمي خدمات التمويل الأصغر ، حيث تم تنفيذ عدد 24 دورة تدريبية مختلفة استهدفت عدد 455 متدرب و تنظيم عدد 34 ورشة عمل عن مفاهيم واساسيات التمويل الأصغر بالولايات استهدفت 952 مستفيد.

وقد بلغ الدعم الفني المقدم من بنك السودان المركزي لمؤسسات التمويل الأصغر مبلغ 4,855 الف جنيه ، والترويج لصناعة التمويل الأصغر بمبلغ 1,381 الف جنيه .

2- 9 توفير برامج بناء القدرات لمؤسسات التمويل الأصغر

وضع برامج تدريبية تخصصية في مجال التمويل الأصغر لموظفي البنوك كانت برامج بناء القدرات لموظفي مؤسسات التمويل الأصغر خلال السنة الأولى من عملها . حيث تم تغطية هذا الجانب في الجزء المتعلق ب "تعزيز دور مؤسسات التمويل الأصغر ودعم نموها -" الوارد في الاستراتيجية، والرؤية المتوخاة في ذلك الجزء منها.

كما تم دعم توفيرية تحتية داعمة تتمثل في برامج التمويل الأصغر التخصصية التي قامت بها المؤسسات التعليمية . وفي هذا الخصوص اتخذ البنك المركزي عبر وحدة التمويل الأصغر التابعة له خطوة رئيسية باتجاه تشجيع هذه المؤسسات لتقديم برامج تعليمية عند تنفيذ خدمات التمويل الأصغر وخصص اعتمادات مالية كبيرة لها . وقد شرعت مؤسسات ذات مستوى عالٍ كأكاديمية الدراسات المصرفية وجامعة الاحفاد وجامعة السودان في وضع مناهجها حتى تتمكن من الاستفادة من مبادرة البنك المركزي في هذا الصدد. كذلك تم تصميم حملات توعية ودورات تدريبية لاصانعي السياسات والجهات الحكومية المعنية. وقد اضطلعت الوحدة أيضا بمجهودات مكثفة للتوعية العامة عبر وسائل مختلفة للاتصال وكسب التأييد، منها على سبيل المثال عقد منديات استشارية شهرية ' واجتماعات للتنسيق ' وبرامج اذاعية وتلفزيونية، والنشر في الصحف ووسائل آسب التأييد والدعوة الأخرى.

2- 10 الخلاصة والنتائج:

لقد أفاد التوسع في خدمات التمويل الأصغر في خلق تأييد سياسي قوي ويتمثل ذلك تحديدا في توفر فرص الحصول على الخدمات الائتمانية للغالبية العظمى من الفقراء الذين يزاولون نشاطا اقتصاديا في السودان. ونظرا لوضع وحدة التمويل الأصغر كوحدة ملحقة ببنك السودان المركزي علاوة على كونها الجهاز المنظم للقطاع التمويلي فإنه ينظر إلى أنشطتها على الصعيد الوطني على أنها الجهة المدافعة عن متطلبات القطاع وسط الجهات المختلفة صاحبة المصلحة.

كذلك تم خلق الأجهزة التي تضطلع بمراقبة التمويل الأصغر من قبل بنك السودان المركزي في عدد من الولايات، كما أنشأت وحدة التمويل الأصغر أيضا مراكز للتنسيق في عدد من المحافظات والولايات حيث توجد مكاتب للبنك المركزي. وقد تم تكليف الموظفين المعيّنين من قبل بنك السودان المركزي في مختلف الولايات بمهمة نشر المعلومات المتعلقة بالتمويل الأصغر مما يعني بالضرورة المزيد من اللامركزية في عمليات وأنشطة وحدة التمويل الأصغر لتصل حتى إلى المناطق والمراكز التي لا تتلقى خدمات كافية في السودان الشئ الذي يؤدي بدوره إلى تطوير وتشغيل نظام للرصد والتقييم ليتسم بقدر اكبر ممكن من اللامركزية.

وقد قدمت الوحدة أيضاً دعماً مالياً ضخماً وجهوداً كبيرة لبناء قدرات مؤسسات التمويل الأصغر، التي يتوجب عليها الاضطلاع بتشجيع وتبني توفير الفرص التعليمية. غير انه ما تزال هناك حاجة للمزيد من الجهود لخلق حوافز تشجع استخدام نظام الرصد والتقييم كوسيلة تعليمية حقيقية لكيفية ضبط إستراتيجية المشروع وعملياته، ومعايير الأداء، ومتابعة العمليات التدريبية، وذلك وفقاً للهدف العام للإستراتيجية وأهدافها التفصيلية.

هنالك حاجة الى التنسيق أصحاب المصلحة والمجموعات والمؤسسات التي يمكن أن يكون لها تأثير في عمل القطاع، (سلباً أو إيجاباً) حتى يمكن وفقاً لذلك وضع الاستراتيجيات الملائمة للحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم الفعال منها للحد من أي معوقات قد تنشأ في وجه التنفيذ الناجح لإستراتيجية التمويل الأصغر. لذلك يتحتم على أصحاب المصلحة اعتماد علاقة تقوم على الشراكة مع الجهات المختلفة للحد من أي معوقات محتملة أو مقاومة للتغييرات، ومن ثم يمكن أن يتم تجميع الجهود الرامية لتنمية القطاع وجعلها مكتملة لبعضها البعض.

2- 11 - ملخص نتائج ومخرجات تطبيق الخطة الاستراتيجية للتمويل الأصغر (2007 - 2011):

- 1) تأسيس وحدة للتمويل الأصغر ، في مارس 2007 ، كذراع للبنك المركزي لتنفيذ رؤية تنمية وتطوير التمويل الأصغر.
- 2) مراجعة القوانين والسياسات بالبنك المركزي وإصدار المنشورات المنظمة للتمويل الأصغر.
- 3) مراجعة متطلبات الترخيص لبنوك التمويل الأصغر وتعديل لائحة ترخيص مؤسسات التمويل الأصغر لعام 2006.
- 4) تم تنقيح إجراءات منح التمويل الأصغر و إصدار منشور الضمانات.
- 5) تم وضع الاطار التنظيمي والرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر.
- 6) توجيه المصارف بتخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل بالمصارف في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر ومتاهي الصغر والصغير والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي. كما تم تحديد نسبة 6% من المحافظ التمويلية للمصارف تخصص للتمويل الأصغر والتمويل متاهي الصغر.
- 7) زيادة التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف في الفترة من 232 مليون جنيه سوداني في 2007 الى مبلغ 937,9 مليون جنيه في العام 2011 بنسبة زيادة بلغت 304%.

- 8) تم تنفيذ البرنامج التجريبي للتمويل الاصغر عبر 8 مصارف و4 مؤسسات تمويل اصغر بتمويل من بنك السودان المركزي بمبلغ 221 مليون جنيه.
- 9) تأسيس 3 مؤسسات مالية متخصصة بمساهمة رأسمالية بنحو 42 مليون جنية من موارد بنك السودان المركزي في بنك الاسرة والشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر ومؤسسة شمال دارفور للتمويل الاصغر.
- 10) إزدياد الوعي عبر الترويج (تمويل هذا الجانب بنحو 0.8 مليون من موارد بنك السودان المركزي)
- 11) تقييم الحاجة إلى انتشار بنك جديد متخصص (نتج عنه تأسيس بنك الاسرة).
- 12) برنامج بناء القدرات (تمويل برنامج بناء القدرات بنحو 4.4 مليون جنية من موارد البنك المركزي). حيث تم تنفيذ عدد 24 دورة تدريبية مختلفة استهدفت عدد 455 متدرب و تنظيم عدد 34 ورشة عمل عن مفاهيم واساسيات التمويل الاصغر بالولايات استهدفت 952 مستفيد.
- 13) تأسيس الشركة السودانية للتمويل الاصغر (SMDF) كمشروع شراكة بين وزارة المالية وبنك السودان المركزي وبدعم المانحين بموارد بلغت 20 مليون دولار.
- 14) تقييم عمليات التمويل المقدم من بنك السودان المركزي لقطاع التمويل الاصغر في اطار الشراكة بين الوحدة والمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر.
- 15) إنشاء محفظة الامان كشراكة بين ديوان الزكاة والجهاز المصرفي عبر تم تكوين محفظة برأسمال قدره 200 مليون جنيه ، ساهم فيها ديوان الزكاة بمبلغ 50 مليون جنيه والجهاز المصرفي بمبلغ 150 مليون جنيه خصماً على النسبة المخصصة للتمويل الاصغر (12%) وفقاً لموجهات سياسات بنك السودان المركزي.
- 16) إنشاء محفظة بنك الاسرة للتمويل الاصغر برأسمال قدره 15,400,000 ساهم فيها عدد 14 مصرف الى جانب بنك السودان المركزي ب 10% لتشجيع المصارف للمساهمة في المحفظة خصماً على نسبة ال 12 % المخصصة للتمويل الأصغر.
- 17) تنفيذ برنامج ربط صغار المزارعين بالاسواق لعدد 100 الف مزارع في 10 ولايات.
- 18) مشروع السودان للتمويل الاصغر كشراكة بين بنك السودان المركزي و بنك التنمية الاسلامي جدة بمبلغ 50 مليون دولار امريكي .

3 التحليل الاستراتيجي :-

كانت اهم الدروس المستفادة التى تمخضت عن تنفيذ الاستراتيجية (2007- 2011) ما يلى :-

- 1- ضرورة تعزيز مبادرة بنك السودان المركزى بوضع خطة إستراتيجية ثانية بالتنسيق مع الوزارات الاتحادية وحكومات الولايات والمانحين والمصارف التجارية وكافة الشركاء فى مجال التمويل الاصغر ومكافحة الفقر.
- 2 - أهمية تقديم الدعم المالي والفني للمصارف التجارية لرفع قدراتها وذلك لأن لها شبكة فروع واسعة في أصقاع البلاد الحضرية والريفية ، وبما لديها من موارد مالية مستقرة ونظم مؤسسة بصورة جيدة يمكن استغلالها بفاعلية لتقديم التمويل الأصغر لذوى الدخل المتدنى والفقراء الناشطين اقتصادياً
- 3- ضرورة تقديم دعم فنى يتماشى مع حاجات كل مصرف او مؤسسة تمويل اصغر فى مراحل مختلفة بالتركيز على التوسع المستدام وزيادة الاثر فى مكافحة الفقر.
- 4- تطوير اداء مؤسسات التمويل الأصغر وإنشاء آليات ربط استراتيجية مع المصارف التجارية.
- 5- حفز جانب الطلب والتأكيد على أهمية بناء قدرات المستفيدين من خلال التدريب ودعم قيام الجمعيات والشبكات لتمكينهم من الوصول الى مقدمى التمويل الاصغر و الاسواق
- 6- ضرورة قيام الجهات المختصة بتأسيس حاضنات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- 7- أهمية دراسات الجدوى وجودة المنتجات والتسويق فى تقليل نسبة التعثر.
- 8- ضرورة توفير خدمات مالية أخرى ذات إرتباط بالتمويل الاصغر
- 9- أهمية الترويج للتمويل الاصغر عبر الاجهزة الاعلامية لرفع وعى المستهدفين
- 10- ضرورة استخدام الضمانات غير التقليدية والضمانات المصاحبة للتأكيد على أن التمويل الاصغر ليس منحة.

3- 1 عناصر البيئة الداخلية:

نقاط القوة:

1. مواكبة التطورات المعرفية العالمية فى مجال التمويل الاصغر
2. وجود رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الاصغر فى السودان.
3. وجود اطار تنظيمى ورقابى لمؤسسات التمويل الاصغر

3- 2نقاط الضعف:

1. حداثة التجربة في تنظيم قطاع التمويل الاصغر.
2. محدودية الوصول الى المستهدفين بالتمويل الاصغر فى المناطق الريفية.
3. ضعف التدريب والتعليم المالي لعملاء ومقدمي خدمات التمويل الأصغر
4. افتقار القطاع الى وجود حزم نظم معلومات إدارية وقاعدة معلومات متطورة في مجال التقييم و الرقابة على أنشطة المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر .
5. ضعف الروابط بين مؤسسات التمويل الاصغر والمصارف التجارية

3- 4عناصر البيئة الخارجية:

الفرص:

1. التوجه العالمي نحو مكافحة الفقر ودعم التمويل الاصغر.
2. توجه الحكومة الداعم لدور التمويل الاصغر فى تقليل حدة الفقر والعطالة.
3. قيام المجلس الاعلى للتمويل الاصغر والمجالس الولائية
4. مبادرات وسياسات بنك السودان المركزى الداعمة لقطاع التمويل الاصغر
5. إلتزام الحكومة(وزارة المالية والاقتصاد الوطنى وبنك السودان المركزى) بإنشاء مؤسسة (كفالات) لضمان التمويل الاصغر بالجملة
6. امكانية الدخول في شراكات وترسيخ التعاون مع المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر والمنظمات غير الحكومية والدولية.
7. الاستفادة من تجارب الدول الاخرى فى بناء صناعة التمويل الاصغر
8. دخول شركات التأمين فى مجال تأمين عمليات التمويل الاصغر
9. إنشاء مصارف ومؤسسات متخصصة فى مجال التمويل الاصغر
10. قيام الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر(SMDF)
11. دعم مشروعات ربط صغار المزارعين بالاسواق
12. توفر الدعم فى مجالات الارشاد الزراعى ومشروعات سلسلة القيمة والتقنية
13. وجود طلب كبير على خدمات التمويل الاصغر المختلفة
14. تطور التقنية

3- 5 المهيدات:

1. عدم استقرار الوضع الاقتصادى
2. عدم استقرار الوضع الامنى فى بعض الولايات
3. الضرائب والرسوم التي تفرض على السلع موضع التمويل الاصغر تزيد من تكلفة التمويل الممنوح للعملاء.

3- 6 التحديات:

1. توفير التمويل بالجملة من المصارف التجارية لمؤسسات التمويل الاصغر
2. توفير الضمانات لمؤسسات التمويل الاصغر للحصول على التمويل بالجملة من المصارف التجارية
3. إيجاد الخبرات والكفاءات المتخصصة العاملة في مجال التمويل الاصغر.
4. توفير الضمانات لدى عملاء التمويل الاصغر
5. التكلفة العالية لانفاذ عمليات التمويل الاصغر
6. مساهمة الولايات في تأسيس مؤسسات التمويل الاصغر .
7. توفير البنىات الاساسية في الريف لتيسير وصول خدمات التمويل الاصغر .
8. زيادة المعارف والوعى الائتمانى والقدرات التسويقية في ظل عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة ومستمرة.
9. زيادة عدد التنظيمات والمجموعات الائتمانية الزراعية والحرفية المتخصصة التي يمكن أن تساعد في تنظيم عمليات التمويل وتوفير الضمانات غير التقليدية.
10. رفع الوعي لدى الجمهور بأهمية استرداد التمويل واستدامة العلاقة مع مقدمى التمويل الاصغر.
11. زيادة المدخرات الصغيرة المحلية.
12. رفع الوعي التعاونى.
13. إيجاد التناسق بين العرض والطلب
14. توفير معلومات كافية حول الطلب على التمويل الاصغر خاصة وأن معظم المشروعات بادئه.

4 - الخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الاصغر (2013 - 2017).

فى إطار الخطة الخمسية الثانية (2013 - 2017). يقوم المجلس الأعلى للتمويل الأصغر بوضع هذه الخطة الإستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع حيوى للتمويل الأصغر ليتكامل مع القطاع المالى الرسمى ويحفز النمو الاقتصادى والتنمية. حيث تمثل هذه الخطة الاستراتيجية القومية (2013 - 2017). م) للمجلي الأعلى للتمويل الاصغر إمتداد للاستراتيجية الاولى (2007 - م2011) لبنك السودان المركزى التى مثلت الأساس في تنمية

القطاع، وهى فى مجملها خطة دائرية تحتاج الى تحديث مستمر لعكس الانجازات والمتغيرات. وفى حالة إنجاز الهدف قبل الفترة الزمنية المحددة حسب الخطة يمكن تعديل السياسات المتبعة وفقاً لذلك.

4- 1 الرؤية والرسالة :-

الرؤية :- " أن يكون التمويل الاصغر محركاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسودان"

الرسالة :- العمل بتميز وكفاءة وإستدامة لتخفيف حدة الفقر وبناء مجتمع الكفاية من خلال:

- 1- تطوير سياسات وتشريعات مشجعة لتنمية قطاع التمويل الأصغر
- 2- تطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الاصغر.
- 3- توسيع وتنويع قاعدة الموارد والخدمات المالية وتوزيعها قطاعيا وولائيا.
4. تعزيز توفر لمعلومات وإستخدام التقانة
5. تعزيز مشروعات التمويل الاصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع
6. استنهاض القطاعات الإنتاجية وزيادة انتشار مقدمى خدمات التمويل الاصغر وتمكين اكبر عدد من القادرين على الكسب والانتاج من الوصول للخدمات المالية الشاملة والمستدامة.

4- 2 الهدف الإستراتيجى: توسيع مظلة التمويل الأصغر لزيادة مساهمته فى تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية

4- 2- 1 الأهداف العامة:

1. المحافظة على استقرار البيئة الاقتصادية.
2. توجيه الدعم لقطاعات إقتصادية مختارة.
3. دعم وتمويل الخدمات الاساسية.
4. تحسين البيئة المواتية للتمويل الاصغر.

5. تطوير القوانين واللوائح الخاصة بنوافذ تقديم الخدمات المالية للفقراء الناشطين إقتصادياً.
6. تعديل قوانين تشجيع الإستثمار وأعمال القطاع الخاص للعمل في ربط الأعمال والمشروعات الصغيرة بالناتج القومي ودائرة الإنتاج والصادر.
7. تطوير السياسات واللوائح الخاصة بتنمية الموارد البشرية للمشروعات والأعمال الصغيرة.
8. تعزيز دور الولايات في دعم قطاع التمويل الأصغر.
9. تعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية واجهزة المعلومات لخدمة قطاع التمويل الأصغر.
10. تفعيل دور التعاونيات وجمعيات أصحاب مهن الإنتاج الحيوانى والزراعى في التمويل الأصغر.
11. تطوير نظام مالى اشتمالى ومستدام.
12. ربط صناعة التمويل الأصغر بشبكة واسعة لمؤسسات القطاع للتسيق والفعالية.
13. بناء قدرات العاملين في مجال التمويل الأصغر وتدريب المستفيدين.
14. توفير التمويل بالجملة والمساهمات الرأسمالية للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.
15. التطوير المؤسسى من خلال الإستفاده استخدام المستشارين والخبراء لتقديم الدعم الفنى لتطوير آليات تقديم التمويل الأصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.
16. تحقيق الاستدامة بتنظيم ورقابة مؤسسات التمويل الأصغر وحماية العملاء.
17. تطوير و بناء قاعدة للمعلومات ومكاتب الاستعلام الائتمانى.
18. تقديم خدمات فاعلة ذات كفاءة لدعم تطوير المشروعات الصغرى والصغيرة.
19. زيادة فرص نمو المشروعات الصغرى والصغيرة عبر تنمية الموارد البشرية وتشجيع الابتكار.
20. التوسع في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة عبر تنوع مصادر التمويل
21. تمكين الشرائح والمجموعات الضعيفة فى المجتمع وتخفيف حدة الفقر عبر الاستخدام الذاتى.
22. تطوير مشروع الصيرفة الالكترونية وخدمات التمويل الأصغر عبر الهاتف الجوال.

4- 2- 2 السياسات:

1. التركيز على مشروعات التمويل الأصغر فى الولايات الأقل نمواً
2. تشجيع مشروعات التمويل الأصغر الرئدة فى إختراق مشكلة الفقر كالهضة الزراعية والصناعية
3. إدخال القطاع غير المنظم فى الدورة الاقتصادية بإتباع سياسات قانونية وتنظيمية

4. تشجيع تكامل وتجميع المشروعات الصغيرة فى برامج تنمية سلسلة القيمة
5. إرساء قيم ومنهجية العمل الحر من خلال فلسفة التوظيف الذاتى وإشاعة روح المبادرة والإبتكار
6. تخفيض أو إعفاء الضرائب والرسوم المفروضة على التمويل الأصغر
7. تعزيز أسس وضوابط التمويل الأصغر الإسلامى
8. تشجيع المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية
9. إحكام التنسيق بين الجهات ذات الصلة بقطاع التمويل الاصغر

المحور الأول:- تطوير وسياسات وتشريعات مشجعة لتنمية القطاع:

البيئة الاقتصادية هي من أهم العوامل التي تؤثر على برامج التمويل عموماً ، وعلى برامج التمويل الأصغر بصورة خاصة. حيث يجب أن تلعب الدولة دوراً فاعلاً في خلق البيئة الاقتصادية المواتية بتعديل سياساتها المالية والنقدية. ففي غياب البيئة الاقتصادية الملائمة ومعدلات النمو الايجابية فإن التمويل الأصغر، والذي ينبغي تحصيله في وقت معين وبتكلفة محدودة، سيصبح عبئاً ثقيلاً على مقدمى التمويل ولن يكون في مقدور المستفيدين سداد ما عليهم إلتزامات إلا في حال سيادة البيئة الاقتصادية المعافاة على المستوي الكلي والجزئي. كما أن توفر البيئة الصالحة سيكون الوسيلة الوحيدة لأن يصبح الفقراء جزءاً من عمليات التنمية. ومن خلال التمويل الأصغر ستكون الظروف مواتية أمام الفقراء للإستفادة من فرص التنمية التي يوفرها له اقتصاد معافى.

من خلال المبادرة التي أطلقها بنك السودان المركزي في نهاية عام 2006 والتي فتحت الأفاق لمشروع تنمية التمويل الأصغر بالسودان لتشارك فيه جميع الأطراف بدفع متكامل من الدولة والتي توجت بقيام المجلس الأعلى للتمويل الأصغر والذي حدد فيها الأدوار الواجب على أطراف الدولة السودانية العمل عليها لجعل التمويل الأصغر حركة للدولة والمجتمع. ويتحتم علي المحور المعني بدور الدولة متمثلاً في إجهزة الحكم المختلفة التشريعية والتنفيذية والإتحادات المنظمة للمجتمع المدني أن تعزز الإستمرار في دور الدولة الفاعل في تنمية التمويل الأصغر عبر سن المزيد من القوانين والتشريعات التي تجعل من البيئة القانونية والتشريعية بيئة مشجعة لتحقيق الرؤية الإستراتيجية القومية لتنمية وتطوير التمويل الأصغر.

أما استراتيجية القطاع الاقصادى فقد نصت على استنهاض القطاعات الانتاجية وتويع وتطوير مصادر الموارد والطاقت وتوجيه الانفاق وفقاً للاولويات لإحداث تنمية اقتصادية وتنموية شاملة ومتوازنة ومستدامة.

(أ) المحافظة على استقرار البيئة الاقتصادية:

أكدت الخطة الخمسية الثانية على تحقيق استدامة الاستقرار الاقصادى، ورفع معدلات الانفاق على التنمية الاجتماعية لمحاربة الفقر بزيادة المشروعات الاستثمارية وتوسعة شبكات الضمان الاجتماعى، والتوازن فى السياسات النقدية بين النمو المستدام واستقرار الاسعار. كما أكدت على معالجة التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية من خلال إصدار تشريعات بما يمكن من حسن استخدام الاراضى وتشجيع

الاستثمار، وخفض معدلات البطالة خاصة وسط الخريجين، إزالة العقبات التشريعية والإجرائية فى سبيل تشجيع الاستثمار والاستثمارات المحلية والاجنبية الى سائر القطاعات الانتاجية والخدمية مع التركيز على مشروعات التنمية فى الولايات الأقل نمواً. بالإضافة الى تحريض وقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكفاءة الاعلى والفعالية الأعظم والامتياز فى الاداء تطويراً لموارد الأمة الكامنة بشرياً ومادياً وترشيداً لتوظيفها تحقيقاً لطموحات الأمة واستكمال نهضتها. وذلك مع مراعاة تحقيق التوافق بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بحيث يكون الانسان هو محور عملية التحديث والتطوير، ورفع المستوى المعيشى للمواطنين من سد الحاجات الاساسية إلى تلبية التطلعات الحضارية.

(ب) توجيه الدعم لقطاعات إقتصادية مختارة:

يجب التركيز على أن يكون الاقتصاد أكثر كفاءةً بحيث يوفر فرصاً إنتاجية وتسويقية أفضل للمنتج. وذلك بتوجيه الدعم لقطاعات اقتصادية مختارة ذات علاقة بمبادرات تقليل حدة الفقر. حيث أن معظم الفقراء يكون إنتاجهم إما علي صورة منتجات زراعية أو حرفية أو صناعات صغيرة. وستكون الإفادة من برامج التمويل الاصغر كبيرة في حالة تحسن القوة الشرائية علي المستوى المحلي. كما يجب التنسيق بين الجهات ذات الصلة لاعداد الخطط والبرامج ومتابعة وتحليل وتقييم اداء هذه المشروعات ورصد مساهمتها فى الاقتصاد الكلى.

(ج) دعم وتمويل الخدمات الاساسية:

أهمية توفير الخدمات الأساسية(الكهرباء، المياه، الطرق، الاتصالات، ..إلخ) للمساعدة في تقليل التكاليف للفقراء وصغار المستثمرين ومقدمى التمويل الاصغر. بالإضافة الى ضرورة وجود الخدمات المساعدة لنجاح عمليات تمويل الصغار والتي تشمل الصحة، والتعليم، والتدريب المهني، والأبحاث، والإرشاد، وخلق فرص وقنوات تسويقية جديدة. حيث أكدت الخطة الخمسية الثانية على توصيل خدمات شبكات الكهرباء فى 45% من السكان، وتغطية القطاعين الزراعى والصناعى، والتطوير والتحديث للبنيات الاساسية لقطاع النقل. كما تم أكدت على تحقيق الأهداف الألفية الثالثة التنموية التى يقع ما تبقى من سنيها فى نطاق هذه الخطة الثانية مع تعزيز المشروعات الرائدة فى إختراق إشكالية الفقر

كانهضة الزراعية والصناعية ومشروع التمويل الاصغر والصندوق القومي للإسكان والتأمين الصحى والمصارف ذات البعد الاجتماعى مع إيلاء خاص للهم القومى لرعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة.

(د) تحسين البيئة المواتية للتمويل الاصغر:

إصلاح السياسات المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمتها فى نمو الاقتصاد وتقليل الفقر. وذلك من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير لمنتجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتقليل من الضرائب والرسوم المفروضة على التمويل الاصغر. حيث يجب أن تعمل السياسات على تشجيع تنسيق جهود مختلف الشركاء وخاصة السلطات المالية والضريبية والحكومات الولائية لمنح الاعفاء الضريبى، وتوفير الارض بواسطة السلطات المحلية للمشروعات، وتخصيص مزايا لدعم أنشطة التمويل الأصغر بالولايات والمناطق الريفية. وقد أكدت الاستراتيجية فى الخطة الخمسية الثانية على إدخال القطاع غير المنظم فى الدورة الاقتصادية بإتباع سياسات تنظيمية وقانونية محددة. بالإضافة الى تنسيق وتنظيم أسواق المحاصيل والماشية فى الولايات وصولاً الى إنشاء بورصات للسلع.

(هـ) تطوير القوانين واللوائح الخاصة بنوافذ تقديم الخدمات المالية للفقراء الناشطين إقتصادياً:

- العمل على التطوير المستمر للوائح والضوابط المصرفية التي تعمل على أساس قانون العمل المصرفي بما يسهل عملية هيكله المصارف للنزول الى قاعدة السوق بما يتوافق مع طبيعة أعمالها وأهدافها وتخصصاتها.
- العمل على إستصدار قانون وجهاز رقابي مناسب يقوم على الرقابة الذاتية الداعمة للمؤسسات الغير مصرفية التي تقدم التمويل الأصغر و لاتقبل الودائع أو التي تعمل في عمليات التوسط المالي أو الوكالة عن المصارف من جمعيات ومنظمات ووكالات ائتمان وخدمات مالية تجارية وتقليدية تشجيعا للنزول الي قاعدة السوق
- العمل على إستصدار قانون وكالة ضمان التمويل الأصغر وذلك لتفعيل عملية دعم الأعمال الصغيرة وخلق بيئة مساندة للتعامل مع الضمانات الغير تقليدية.
- التأمين على الجهد المتواصل لبنك السودان المركزي بالتشاور مع إتحاد المصارف والأطراف الأخرى بإستصدار السياسة السنوية للعمل المصرفي متوافقة تعزيز دور النظام المصرفي الإسلامي في النهوض بالمجتمعات الإسلامية وتحريكها نحو الإنتاج تعمل على تحديد مساهمة القطاع المصرفي لصالح

الأعمال الصغيرة، تطوير منتجات بصيغ تشجع على الإنتاج الحقيقي، إعادة هيكلة المصارف خاصة المتخصصة للخروج بهياكل تقديم خدمة مناسبة لنوع سوق عملاء التمويل الأصغر وتستطيع التعامل مع الضمانات التقليدية، تشجيع وتوجيه الموارد لدعم تملك الأصول العاملة للتمويل الأصغر، تكامل وتجميع المشروعات الصغيرة في برامج لتنمية سلسلة القيمة... الخ.

○ التأكيد ومواصلة العمل في تطوير التشريعات الرقابية والداعمة للاستخدام الأمثل لتقنية الإتصال والمعلومات في ما يخص الإستعلام الإئتماني وتقديم الخدمات من خلال الموبايل ومتابعة التمويل، الخ.

(و) مراجعة قوانين تشجيع الإستثمار وأعمال القطاع الخاص للعمل في ربط الأعمال والمشروعات الصغيرة بالنتائج القومي ودائرة الإنتاج والصادر:

○ مراجعة قوانين الإستثمار وتعزيزها بتوجيه وتشجيع جزء مقدر من فرص الإستثمار الأجنبي والمحلي للمشروعات التي يمكن أن تعمل على الربط الأمامي والخلفي للمنتجات الإستراتيجية ومنتجات الصادر القائمة على صغار المنتجين خلال المشروعات والأعمال الصغيرة عبر سلسلة قيمة مضافة وللاستفادة من قدرة المشروعات والإعمال الصغيرة بإنجاز جزء من السلسلة الممتدة من الإنتاج الى المستهلك النهائي.

○ أستصدار قانون للمسئولية الإجتماعية والوطنية للقطاع الخاص للعمل على القيام بمسئولياتهم الإجتماعية من خلال تجميع منتجات الأعمال الصغيرة وتسويقها، التدريب التحويلي والمهني للشباب ومساعدتهم في إمتلاك مهن وحرف تصب في صالح تنمية قطاع الأعمال.

○ إصدار قانون لحماية وتشجيع الإستثمار في الأعمال الصغيرة والتي تتلقى خدمات للتمويل الأصغر ليعمل على عمل التسهيلات الجمركية والضرائبية، تفعيل نقاط قانون منع الإغراق the antidumping، الإعفاء من الجبايات والرسوم خلال فترات التمويل الأولى، إعطاء تسهيلات وميزات في مجال الأراضي والمواقع لبعض المهن والمشروعات الصغيرة، ... الخ.

(ي) تطوير السياسات واللوائح الخاصة بتنمية الموارد البشرية للمشروعات والأعمال الصغيرة:

○ إصدار وتقييم السياسات والقوانين والداعمة لعملية التمييز الإيجابي لكل من الشباب والمرأة والفئات الخاصة من المعوقين والمسرحين وسكان الأرياف والفئات الخاصة من المعوقين والمسرحين وسكان

الأرياف من خلال إدخال جوانب التمييز الإيجابي للشباب والنساء في مجالات فرص التمويل، التدريب، ميزات الاستثمار، ... الخ.

- تطوير قوانين العمل الطوعي الإنساني والتعاوني في كل من وزارة الشؤون الإنسانية والرعاية الإجتماعية وإدارة التعاون لتعمل على تشجيع المنظمات والجمعيات الطوعية للعمل في مجال التمويل الأصغر كآلية رافعة لتعظيم فائدة العمل الطوعي والجانب التضامني والتكافلي للمجتمعات تأكيداً لدور المنوط بالتمويل كونه حركة مجتمعية في المقام الأول.
- تطوير السياسات التعليمية في المجال التقني والمهني بما يتوافق مع الطلب في سوق العمل الحر.

المحور الثاني: تطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الأصغر:

أكدت الخطة الخمسية الثانية على أن تعتبر استراتيجيات الدولة إشكالية الفقر تحدياً أكبر وهماً قومياً له الأولوية القصوى، وذلك للارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان في سائر جهات السودان. كما أكدت على خفض معدلات الفقر على المدى القريب والمتوسط من خلال معايير وطنية لقياس حد الفقر التي تأخذ بالمجهودات الوطنية لخفض معدلاته، رسمية وغير رسمية، كالموروث الديني والوطني للتكافل الاجتماعي، كنظام الاسرة الممتدة في كفالة المحتاجين والعاجزين، وإرتفاع نسبة الاعالة في التعدادات السكانية، وكثقافة الغذاء في البيئات الاجتماعية في السودان، وكالنشاط الاقتصادي غير المحسوب رسمياً، والخدمات التعليمية والصحية المقدمة بالمجان، أو بالتأمين الصحي، ومساهمة القطاع الخاص في خفض معدلات الفقر، ومجهودات المنظمات الوطنية وكمساهمة التعليم الأهلي (الخلاوي والمعاهد الدينية)، ودور ديوان الزكاة، والبنوك الموجهة اجتماعياً لتمويل صغار المنتجين، مشروعات الاسكان الشعبي، والبنوك الاجتماعية، والتخطيط الاستراتيجي للدولة لإقامة المشروعات التنموية ذات المردود المباشر على خفض الفقر.

(أ) تعزيز دور الولايات في دعم قطاع التمويل الأصغر:

قيام مجلس أعلى للتمويل الأصغر بكل ولاية وبرئاسة الوالى وعضوية جهات الإختصاص يعزز دور الحكم في بناء مؤسسى قوى لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بتأسيس مؤسسات التمويل الأصغر بالولايات، كما يعزز الدور الرقابى والتشريعى لتجويد أداء المؤسسات التى تعمل فى المجال ويشجع الراغبين للدخول فى المجال خاصة القطاع الخاص.

(ب) تعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية واجهزة المعلومات لخدمة قطاع التمويل الاصغر:

لقد أكدت تجربة تطبيق رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الاصغر فى السودان على أهمية دور الجامعات ومؤسسات التدريب تطوير البنية التحتية لقطاع التمويل الاصغر من خلال وضع وتطبيق برامج دراسية للتمويل الأصغر وتقديم التدريب والاستشارات والبحوث العلمية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع. بالاضافة الى اهمية دور فى ارساء قيم ومنهجية العمل الحر من خلال فلسفة التوظيف الذاتي واشاعة روح المبادرة والابتكار والعمل المنظم بين اوساط الطلاب. ولذلك يجب تعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية واجهزة المعلومات لخدمة القطاع عبر تطوير منهاج تعليمية تطبيقية، وخلق الشبكة البحثية بين الجامعات والمراكز لتطوير المفهوم تنمية الاعمال الصغيرة بالتعاون مع المجتمعات المحلية وانشاء حاضنات الاعمال للمشاركة فى برامج محاربة البطالة وتخفيف درجات الفقر.

(ج) تفعيل دور التعاونيات وأصحاب مهن الانتاج الحيوانى والنباتى في التمويل الأصغر:

تعتبر التعاونيات وأصحاب مهن الانتاج الحيوانى والنباتى من الوسائط الهامة التي تعتمد عليها صناعة التمويل فى توفير خدمات التمويل والادخار لأعضائها. لذلك من الضرورى تعديل قانون التعاون واعادة الثقة فى التعاونيات ومعالجة ضعف النظام الرقابى على التعاونيات حتى تتمكن من القيام بدورها بمنهج جديد للاستفادة من الفرص المتاحة للتمويل الاصغر لممارسة الانشطة الاقتصادية وتعبئة الموارد الذاتية إضافة الى ضرورة تفعيل دور جمعيات أصحاب مهن الانتاج الحيوانى والنباتى وربطها بالمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر.

(د) بناء قدرات العاملين فى مجال التمويل الاصغر:

بالرغم من الجهود التى بذلت فى تدريب العاملين فى قطاع التمويل الاصغر فى المرحلة السابقة فإن التدريب ما زال يشكل أولوية ضمن التدخلات المطلوبة لتطوير القطاع. فمن الضرورى الاستمرار فى رفع الوعى لدى متخذى القرار عن صناعة التمويل الاصغر، وذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة، وورش عمل، وندوات ومؤتمرات لمناقشة القضايا المتعلقة بالتمويل الاصغر وإجماع الرؤى المساندة لتطور القطاع. بالاضافة الى ذلك، يجب تنظيم حملة إعلامية للتعريف بأهمية صناعة التمويل الاصغر ودورها فى الحد من الفقر ومساندة النمو الاقتصادى.

كذلك هنالك حاجة الى تقديم الدعم للاستمرار فى برامج بناء القدرات للعاملين فى المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر بالتعاون مع الجهات التدريبية المتخصصة المحلية وبيوت الخبرة المميزة إقليمياً ودولياً. بالإضافة الى تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل وتهيئة المستفيدين للوصول الى برامج التمويل الأصغر و فرص العمل ونواخذ التسويق عبر معارض للصناعات والأعمال الصغيرة.

(هـ) ربط صناعة التمويل الأصغر بشبكة واسعة لمؤسسات القطاع للتنسيق والفعالية:

كذلك تحتاج مؤسسات التمويل الاصغر فى السودان الى وجود آلية فعالة للتنسيق بينها وتوفر إحتياجاتها لبرنامج الدعم المؤسسى. بالإضافة الى حاجة مؤسسات التمويل الاصغر لآلية للمناصرة والتشبيك لتوفير بيئة تنظيمية مواتية لتطور القطاع . ولذلك هنالك حاجة ملحة لدعم إنشاء شبكة مؤسسات التمويل الاصغر الاتحادية ، والشبكات الولائية ، للقيام بالعديد من المهام اللازمة لنمو وتطور القطاع ومنها التنسيق بين مؤسسات التمويل الاصغر للمساهمة فى وضع السياسات المطلوبة لتطور القطاع وزيادة إنتشار ووصول الخدمات للفقراء. هذا بالإضافة الى دعم إيجاد بنية معلوماتية متطورة عن آليات تقديم الخدمات وكذلك حول الفجوة الموجودة فى السوق لتوجيه برنامج التنمية بشكل اكثر كفاءة. كما يمكن للشبكة ان تساعد أعضائها على تبادل الخبرات فيما بينهم وتشبيكهم مع جهات تمويلية و جهات تقديم الدعم الفنى داخل السودان وخارجه، وكذلك الشبكات المماثلة الاقليمية والدولية.

المحور الثالث: توسيع وتنويع قاعدة الموارد والخدمات المالية وتوزيعها قطاعياً وولائياً:

أكدت الخطة الخمسية الثانية على تطوير سوق الاوراق المالية وإنشاء المزيد من صناديق ومحافظ الاستثمار والودائع الاستثمارية لتشجيع وحفز المدخرات الوطنية. كما أكدت على بناء الكيانات المصرفية الكبيرة والمؤسسات التمويلية الوسيطة وتشجيع الانتشار المصرفى. بالإضافة الى توفير التمويل طويل الاجل للمشروعات مع الاهتمام بالتمويل الصغير والاصغر وتوسيع مظلة التأمين الزراعى وتفعيل دور صندوق المخاطر الزراعية. ويتطلب ذلك تعزيز التعاون والتنسيق لخلق الشراكات مع الوزارات الاتحادية وحكومات الولايات والمانحين وكآفة الشركاء المعنيين بتقديم التمويل الاصغر وتخفيف حدة الفقر لتنفيذ السياسات وتحقيق الأثر المطلوب.

ولتطوير نظام مالى إشمالى يجب ترقية خدمات التمويل الاصغر المقدمة عبر المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر للفقراء النشطين اقتصادياً والمشروعات الصغرى والصغيرة. كما يجب تشجيع المصارف

ومؤسسات الاصغر على تطبيق أفضل الممارسات لتحقيق الاستدامة وبناء قدرات العاملين فى صناعة التمويل الاصغر و الربط بين المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر لتحقيق الانتشار. بالاضافة الى أهمية العمل على تيسير وصول التمويل الاصغر للريف والمناطق المتأثرة بالحرب و الاهتمام بشريحة النساء والشباب والخريجين بتشجيع مبادرات التمويل الاصغر عبر المساهمات الرأسمالية والدعم المالى والبنى. وذلك مع مراعاة تعزيز دور شركات التأمين فى توفير التغطية التأمينية لمخاطر التمويل الاصغر والمستهدفين بالتمويل الاصغر.

(أ) تطوير نظام مالى اشمالى ومستدام:

إن إستدامة نمو قطاع التمويل الاصغر تطلب سياسات محفزة لتتويج خدمات التمويل الاصغر(الادخار، الائتمان، التحويلات، التأمين) والابتكار التقنى والمؤسسى كوسائل للتوسع فى تقديم الخدمات المالية واستخدامها. كما أن استدامة الموارد المالية للمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر التى تقبل الودائع تطلب تشجيع زيادة عدد وحجم الودائع وتحفيز المودعين وتوجيه التمويل الاصغر الى قطاعات إقتصادية ومناطق جغرافية مختلفة. وذلك مع أهمية تعزيز الدور التنظيمى والرقابى على مصارف ومؤسسات التمويل الاصغر وتطبيق معايير السلامة المالية والضبط المؤسسى والكفاءة والاستدامة.

(ب) تعزيز دور المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر عبر تقديم التمويل بالجملة والمساهمات الرأسمالية فى مؤسسات التمويل الاصغر:

إن إستراتيجية توفير التمويل التمويل للمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر يجب أن تركز على تطويرها مؤسسياً للحصول على التمويل التجارى والاستقلال عن الاعتماد على التمويل من بنك السودان المركزى أوالمانحين. ويتطلب ذلك تطوير نظام للتمويل بالجملة بين المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر وإنشاء مؤسسة لضمان التمويل بالجملة والتحسين المستمر للمعلومات المالية للعمل على تطوير الربط بين المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر. كما يجب أن يمثل الربط بين المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر أولوية فى تطوير قطاع التمويل الاصغر، نسبة لأن القطاع المصرفى يعتبر من أهم المصادر التى يمكن الاعتماد عليها فى الوقت الحالى لتوفير السيولة فى قطاع التمويل الاصغر

(ج) التطوير المؤسسى من خلال تقديم المنح واستخدام المستشارين والخبراء لتقديم الدعم الفنى لتطوير آليات تقديم التمويل الأصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر:

مع النمو فى قطاع التمويل الأصغر هناك حاجة ضرورية إلى تطوير الضبط المؤسسى والضبط الداخلى والنظم للتحكم فى النمو المنشود فى مجالات إعادة الهيكلة المصارف، نظم ادارة المعلومات (MIS)، والصيرفة الالكترونية، والتحول فى مؤسسات التمويل الأصغر، وتعبئة المدخرات وتطوير المنتجات. كما يجب أن تركز الاستراتيجية على التطوير المؤسسى لمؤسسات التمويل الأصغر الولائية بتوفير الاحتياجات الادارية والبشرية والتدريبية ودعم العمليات التشغيلية.

(د) تنظيم ورقابة مؤسسات التمويل الأصغر لتحقيق الاستدامة وحماية العملاء:

لتطبيق الاطار التنظيمى والرقابى لمؤسسات التمويل الأصغر على وجه يحفز نمو القطاع يجب الاستمرار فى بناء قدرات بنك السودان المركزى للقيام بتنظيم قطاع التمويل الأصغر والاشراف عليه بفاعلية. ويتطلب ذلك تطوير معايير مشتركة ومتفق عليها لإعداد التقارير تمكن من إجراء تحليل المالى بصورة جيدة ودعم نمو القطاع و نشر المعلومات للجمهور عبر إصدارات دورية. بالإضافة الى ضرورة إلزام المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر بتطبيق مبادئ حماية العملاء المتفق عليها عالمياً والمتمثلة فى عدم إثقال كاهل العميل بالديون، والشفافية فى التسعير، وممارسة التحصيل بأسلوب مناسب، السلوك الحميدة من جانب الموظفين، وآليات معالجة شكاوى العملاء، وسرية معلومات العملاء، ورفع الوعى لدى العملاء عبر محو الأمية المالية.

المحور الرابع: تعزيز توفرا المعلومات واستخدام التقنية:

أشارت الخطة الخمسية الثانية الى أهمية تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء الحكومة الالكترونية تطويراً للنظم الادارية. بالإضافة الى زيادة مساهمة قطاع الاتصالات والمعلومات والتطبيقات الالكترونية فى الناتج المحلى الاجمالى بتشجيع الاستثمار فى القطاع.

(أ) تطوير و بناء قاعدة للمعلومات ومكاتب الاستعلام الائتماني:

تتطلب هذه البنية المعلوماتية توافر نظم لإدارة المعلومات (MIS) باستخدام الحاسوب والبرمجيات المتخصصة، على أن يتزامن ذلك مع تدريب مكثف للكوادر العاملة على وضع وإدارة هذه النظم، وكذلك التدريب على إجراء الأبحاث الميدانية ودراسات السوق. بالإضافة الى ضرورة تطوير مركز لجمع ونشر المعلومات فى اوساط الباحثين والممارسين فى قطاع التمويل الاصغر وخاصة فيما يتعلق المعلومات المرتبطة بافضل الممارسات، والمبتكرات فى التقانة المالية، والنماذج المؤسسية.

من الضرورى أيضاً تشجيع مبادرات المصارف لإستخدام الهاتف الجوال من خلال تقديم الدعم الفني لتطوير استخدامات الهاتف الجوال لأغراض التحويلات والادخار والتمويل. بالإضافة الى إدخال نظام رصد ومتابعة القروض (Loan Tracking System) لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء لتحقيق الاستدامة.

نسبة للمعوقات التى قد تواجه مؤسسات التمويل الاصغر، مع تطور قطاع التمويل الاصغر، من حيث نقص المعلومات عن التاريخ الائتماني للعميل، لا بد من تعزيز دور وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني التى من شأنها تقديم معلومات عن العملاء الى مؤسسات التمويل الاصغر والمتعلقة بوضع العميل من حيث القيام بسداد قروض سابقة و/ أو حالية بالإضافة الى الالتزامات المالية الاخرى.

(ب) تطوير مشروع الصيرفة الالكترونية وخدمات التمويل الاصغر عبر الهاتف الجوال:

إن تطوير مشروعات الصيرفة الالكترونية عموماً والصيرفة بدون فرع، على وجه الخصوص، عبر نقاط البيع أو الهاتف السيار فى مجال التمويل الاصغر عادة ما تستهدف إيصال خدمات جديدة أ وخدمات محسنة الى مناطق غير مخدومة أو ناقصة الخدمة أو الى الاشخاص غير القادرين على الوصول الى الخدمات المصرفية والفقراء على وجه الخصوص. ولذلك لا بد من تصميم مشروع بأهداف محددة ويتم تمويله من أصحاب المصلحة والجهات الاخرى المانحة والاستثمارية ذات الصلة بالتمويل الاصغر فى اطار استراتيجية تنمية القطاع.

كما أن المشروع المتكامل الذى يقدم خدمات متنوعة (الدفع، التحويل، الادخار، التأمين) عبر نقاط البيع والهاتف السيار، يجب أن يضم عدة شركاء مثل مشغلى شبكات الهاتف السيار والمصارف

ومؤسسات التمويل الاصغر ومقدمى خدمة الدفع ووكلاء الخدمات المالية ومُصدرٍ للنقود الالكترونية. بالاضافة الى أن تطوير برنامج الصيرفة بدون فرع يتطلب تحديد ميزانية لتقديم الدعم الفنى والتمويل للشركاء المناسبين لأغراض زيادة مستوى تقديم الخدمة وإختراق أسواق جديدة وتحقيق الانتشار.

المحور الخامس: تعزيز مشروعات التمويل الاصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع:

إن كل الدول ، في أي مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي ، تعترف بأهمية المشروعات الصغرى والصغيرة والحاجة إلى دعم تطورها . ويمكن ملاحظة أهمية المشروعات الصغيرة من خلال مساهمتها في تشغيل العمالة وحفز الإنتاج وتطور وتنمية المنشآت الصغيرة . وبالرغم من أهمية هذه المشروعات في اقتصاديات الدول النامية إلا أنها تواجه العديد من التحديات، ذلك لأن المشروعات الكبيرة لا تستوعب كل القوى المنتجة خصوصا بعد التطور التكنولوجي . لذلك لا بد من اللجوء الي المشروعات الصغرى والصغيرة للاستفادة منها في زيادة حجم القوى المنتجة وزيادة استيعاب القوى البشرية لدفع النمو الاقتصادي. وهذا يقتضي العمل على ازالة كل الصعوبات التي تعترض طريق تنمية هذه المشروعات.

وقد أستهدفت الخطة الخمسية الثانية تقوية المجتمع المدنى بكل تكويناته ، من مؤسسات دينية واجتماعية وثقافية ورياضية ، ومن قطاع أهلى وقطاع خاص ، مما يؤمن قيام مجتمع مدنى مستقل ومتكامل الأدوار مع الدولة. كما أكدت على إيلاء الاهتمام الأكبر بالشباب تعليماً وتأهيلاً وتشغيلاً مع تمكين المرأة أسوة بدورها الاجتماعى ومشاركتها فى الحياة العامة بالدفع الموجه لتأهب هذا المورد البشرى صاحب المصلحة الأولى فى التخطيط للمستقبل.

(أ) تقديم خدمات فاعلة وكفئة لدعم تطوير المشروعات الصغرى والصغيرة

من الضرورى تقديم الدعم لمقدمي خدمات تطوير الاعمال الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة (كالمراجعين ، مقدمي تقنية المعلومات، المستشارين، المدربين، مكاتب الاستعلام الائتماني ...الخ) بالاضافة الى تدريب المستهدفين من التمويل الاصغر. كما أن هنالك حاجة على مستوى الممارسة الى خبير محلى لارشاد اصحاب الاعمال المبتدئين والمشروعات الصغرى والصغيرة القائمة التى تحتاج الى تحسين الاداء التنافسى. ولذلك يجب التنسيق بين الجهات المختصة والمسجل التجارى والمؤسسات ذات الصلة

لتأسيس مراكز الاستشارات وتسهيل خدمات الاعمال، والتي يمكن ان تقدم مثل هذه النصائح والارشادات.

(ب) زيادة فرص نمو المشروعات الصغرى والصغيرة عبر تنمية الموارد البشرية وتشجيع الابتكار

إن تطوير راس المال البشرى يتطلب تطوير السياسات فى مجالات التعليم والتدريب كتحول اساسى للتوسع فى نشر ثقافة العمل الحر وتنمية روح المبادرة بين الافراد وزيادة مستوى الاعمال الجديدة والابتكرة. كما يجب الاخذ فى الاعتبار احتياجات المجموعات الاجتماعية الخاصة والولايات والتغطية ذات الصلة فى تقديم التعليم والتدريب، والعلاقات التطبيقية بين العمل والخبرة العملية، واستغلال برامج التعليم عن بعد والتدريب باستخدام الحاسوب.

(ج) التوسع فى تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة عبر تنويع مصادر التمويل

هنالك الكثير من المشكلات التي تعترض تقديم التمويل للمشروعات الصغرى الصغيرة، والتي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، غير أن هنالك مشكلات مشتركة بين هذه المشروعات كالمكون الرأسمالي والتشغيلي لهذه المشروعات وخاصة التمويل طويل الاجل. وذلك لان المصارف التجارية باعتبارها من أهم مصادر التمويل تتردد في تقديم التمويل المطلوب لدعم المشروعات الصغيرة . ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توافر الآليات المناسبة لدرء المخاطر التي تواجه تمويل هذه المشروعات. ولحل هذه المعضلات يجب الاستفادة من " الوثيقة الشاملة لحماية التمويل الاصغر" والتي توفر التغطيات البديلة الكفيلة بإسترداد مبلغ التمويل من الشخص الممول فى حالة تحقق السبب المانع للمدين لسداد ما عليه من دين لصالح البنك او مؤسسة التمويل الاصغر . بالاضافة إلى وثيقة تأمين عمليات التمويل الاصغر المطبقة بواسطة شركة شيكان وشركة التأمينات الاسلامية وشركة البركة للتأمين.

ولتوفير التمويل بشروط ميسرة للمشروعات الصغرى والصغير يجب إنشاء صندوق لتطوير هذه المشروعات يتم من خلاله تجميع موارد مالية معقولة من الموارد المخصصة للتمويل الاصغر بالمصارف التي تعذر عليها ايجاد آليات مناسبة لتنفيذ برامج التمويل الاصغر. وذلك وفق ترتيبات واجراءات يتم الاتفاق عليها ويتم توظيفها بواسطة الصندوق فى الولايات وفقاً لسياسات وشروط تمكن من إبتداء المشروعات الصغرى والصغيرة وتشغيلها والتوسع فيها.

(د) تمكين الشرائح والمجموعات الضعيفة فى المجتمع وتخفيف حدة الفقر عبر الاستخدام الذاتى

هنالك إهتمام متزايد بالاستخدام الذاتى كآلية لإزالة آثار الفقر وتحسين مستوى المعيشة للمجموعات الفقيرة. ولذلك من الضرورى تفعيل البرامج الحالية الموجهة للخريجين والمرأة والشباب، و إدخال مناهج التمويل الأصغر عبر منظمات المجتمع القاعدية والاتحادات والحاضنات، والتتسيق بين الولايات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى لوضع وتنفيذ البرامج المشتركة المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة.

6- خطة العمل:

الفترة الزمنية لتنفيذ خطة العمل هى خمس سنوات. اما الفترة الزمنية لتنفيذ كل نشاط فقد قدرت بأن تكون قصيرة الأجل (سنة واحدة - سنتين) ومتوسطة الأجل (3- 5 سنوات). وذلك وفقاً للمصفوفة التالية:

○ المحور الأول: تطوير سياسات وتشريعات مشجعة لتنمية قطاع التمويل الأصغر:

الهدف العام	أوجه النشاط	الجهة المسؤولة	المدى الزمني
(أ) الحفاظ على الاستقرار والنمو	1.التوازن فى السياسات المالية والنقدية بما يحقق نسبة النمو الاقتصادى المطلوبة لخفض معدلات الفقر فى كآفة الولايات	وزارة المالية/ بنك السودان المركزى/ حكومات الولايات	مستمر خلال فترة الخطة
	2. إزالة العقبات التشريعية والإجرائية فى سبيل تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية فى سائر القطاعات الانتاجية والخدمية	وزارة المالية/ المجلس الاعلى للاستثمار/وزارة الزراعة والرى / وزارة الصناعة/حكومات الولايات/ القطاع الخاص	مستمر خلال فترة الخطة
	3.زيادة الانفاق على التنمية الاجتماعية	وزارة المالية والإقتصاد الوطنى/ وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى/ الولايات	مستمر خلال فترة الخطة
	4.توسيع شبكات الضمان الاجتماعى	وزارة المالية والإقتصاد الوطنى/ وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى/ الولايات	مستمر خلال فترة الخطة
	5..تشجيع الصادرات غير البترولية	وزارة المالية/وزارة الزراعة والرى/وزارة الثروة الحيوانية والسمكية/وزارة المعادن/ بنك السودان المركزى/حكومات الولايات / القطاع الخاص	مستمر خلال فترة الخطة

مستمر خلال فترة الخطة	وزارة المالية والإقتصاد الوطني/ وزارة الزراعة والرى/ وزارة الثروة الحيوانية والسمكية/ وزارة التعليم العالى/ وزارة العلوم والتقانة/ المجلس الأعلى للنهضة الزراعية	1. دعم القطاع الزراعى	(ب) توجيه الدعم لقطاعات إقتصادية مختارة
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة المالية والإقتصاد الوطني/وزارة الصناعة/ وزارة العلوم والتقانة/ وزارة التعليم العالى	2. دعم قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية	
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / وزارة الكهرباء والسدود/ وزارة الطرق والنقل/ وزارة الاتصالات والتقانة/ المصارف/ حكومات الولايات/ القطاع الخاص	1. دعم وتمويل خدمات الكهرباء والمياه والطرق والنقل والاتصالات	
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / وزارة الصحة/ وزارة التربية والتعليم/ وزارة التعليم العالى/ وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى/ وزارة العلوم والتقانة /وزارة الزراعة/ وزارة الثروة الحيوانية / حكومات الولايات/ بنك السودان المركزى	2. دعم وتمويل خدمات الصحة والتعليم والتدريب المهني والأبحاث والإرشاد	(ج) دعم وتمويل البنية التحتية الاساسية
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية/ وزارة الصناعة/ وزارة التجارة/ حكومات الولايات	3. تشجيع قيام الاسواق والمعارض	

خلال فترة الخطة	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني/وزارة الصناعة / وزارة الزراعة والرى/وزارة الثروة الحيوانية/ وزارة التجارة/حكومات الولايات	1. تخفيض الرسوم والضرائب لمشروعات التمويل الاصغر ومتاهى الصغر إلى أقصى حد ممكن.	(د) تحسين البيئة المواتية للتمويل الاصغر
خلال فترة الخطة	حكومات الولايات	2. تخصيص أراضى للمشروعات الصغرى والصغيرة ودعمها بالخدمات	
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى	1. التطوير المستمر للوائح والضوابط المصرفية	(هـ) تطوير القوانين واللوائح الخاصة بنواخذ تقديم الخدمات المالية للفقراء الناشطين إقتصاديا
بنهاية 2014	الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر/ مؤسسات التمويل الأصغر	2. قيام جمعية تعمل على دعم ورعاية مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية	
بنهاية 2014	وزارة الاتصالات/ بنك السودان المركزى	3. تطوير اللوائح والضوابط الرقابية والداعمة للاستخدام الأمثل لتقنية الإتصال والمعلومات	
بنهاية 2013	بنك السودان المركزى/ المصارف المتخصصة	7. الاستمرار فى إعادة تنظيم ودعم وتطوير المصارف المتخصصة لتقديم خدمة مناسبة لنوع سوق عملاء التمويل الأصغر	
بنهاية 2013	المجلس الاعلى للاستثمار	1. مراجعة اللوائح المنظمة للإستثمار وتعزيزها بتوجيه وتشجيع جزء مقدر من فرص الإستثمار الأجنبي والمحلى للمشروعات التي يمكن أن تعمل على الربط	(و) تعديل اللوائح المنظمة للإستثمار وأعمال القطاع الخاص للعمل فى ربط الأعمال

		الأمامي والخلفي للمنتوجات الإستراتيجية ومنتجات الصادر القائمة على صغار المنتجين خلال المشروعات والأعمال الصغيرة	والمشروعات الصغيرة بالنتائج القومي ودائرة الإنتاج والصادر
2013	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي / المجلس الاعلى للاستثمار / اتحاد أصحاب العمل	2. إصدار لائحة للمسئولية الإجتماعية والوطنية للقطاع الخاص	
2013	وزارات القطاع الاقصادي / المجلس الاعلى للاستثمار / اتحاد أصحاب العمل	3. إصدار لوائح لتنظيم الأعمال الصغيرة	
2013	وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي / وزارة تنمية الموارد البشرية / وزارة الشباب والرياضة	1. إصدار وتنقيح السياسات والقوانين والداعمة لعملية التمييز الإيجابي لكل من الشباب والمرأة والفئات ذوى الإحتياجات الخاصة والمسرحين وسكان الأرياف	(ى) تطوير السياسات واللوائح الخاصة بتنمية الموارد البشرية للمشروعات والأعمال الصغيرة
2013	وزارات الرعاية والضمان الإجتماعي / وزارة الداخلية	1. تطوير قوانين العمل الطوعي الإنساني والتعاوني بما يخدم أهداف التمويل الاصغر	
2013	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر / وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية / وزارة التعليم العالى	3. تطوير السياسات التعليمية في المجال التقني والمهني بما يتوافق مع الطلب في سوق العمل الحر	

المحور الثاني: تطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الاصغر:

المدى الزمني	الجهة المسئولة	أوجه النشاط	الهدف العام
2013م	حكومات الولايات	1. قيام المجلس الأعلى للتمويل الأصغر لكل ولاية.	(أ) تعزيز دور الولايات في دعم قطاع التمويل الاصغر

2013	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / حكومات الولايات	2. قيام مؤسسة تمويل أصغر تعمل وفق الميزة النسبية لكل ولاية.	
2015	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / حكومات الولايات / القطاع الخاص	3. قيام مراكز داعمة لقطاع الاعمال الصغيرة (Business Development Services) بكل الولايات	
مستمر خلال فترة الخطة	مجالس التمويل الاصغر بالولايات	4. تشجيع قيام شبكة منظمات التمويل الاصغر في الولايات والمحليات	
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / حكومات الولايات	5. تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في التمويل الأصغر.	
مستمر خلال فترة الخطة.	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية/ وزارة العلوم والتقانة/ وزارة التعليم العالي	1. دعم قيام حاضنات الاعمال	(ب) تعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية لخدمة قطاع التمويل الاصغر
مستمر خلال فترة الخطة.	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / وزارة الموارد البشرية/ وزارة العلوم والتقانة/ وزارة التعليم العالي	2. توجيه البحوث العلمية ونشرها للمواضيع الخاصة بتشجيع قطاع الاعمال الصغيرة	
مستمر خلال فترة الخطة.	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / الجهاز المركزي للاحصاء	3. اعداد الدراسات الاحصائية والمسوحات المستمرة المتخصصة في التمويل الاصغر لبناء قاعدة معلومات متجددة	
2013	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / وزارة	1. إعداد وعمل مسح للتعاونيات التي تعمل وتحليلها	(ج) تفعيل دور التعاونيات في

	العمل و تنمية الموارد البشرية/ وزارة العمل/ وزارة التجارة	وذلك علي مستوي السودان وتصميم إستراتيجية لعمل التعاونيات	التمويل الأصغر وجمعيات اصحاب مهن الانتاج الحيوانى والنباتى وفئات المعاشيين
بنهاية 2013	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر/ وزارة المالية والإقتصاد الوطني / وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية/ بنك السودان المركزى	2.مراجعة قانون التعاون بما يتماشى مع دورها فى التمويل الاصغر	
بنهاية 2013	وزارة التجارة	3. تفعيل الدور الرقابى على التعاونيات	
بنهاية 2013	وزارة المالية والإقتصاد الوطني / وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية/ وزارة التجارة	4. تطوير اللوائح والضوابط الرقابية على التعاونيات	
خلال فترة الخطة	وزارة الزراعة والرى حكومات الولايات/ إتحاد مزارعى السودان/ المصارف	5. تفعيل دور جمعيات أصحاب مهن الانتاج الحيوانى والنباتى وربطها بالمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر	
خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزي/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر/المجلس الاعلى للتمويل الاصغر/ وزارة الرعاية/مفوضية العونالانسانى	1.تنسيق وتفعيل دور شبكة مؤسسات التمويل الاصغر الاتحادية والشبكات الولائية	(د) ربط صناعة التمويل الأصغر بشبكة واسعة لمؤسسات القطاع للتنسيق والفعالية
بنهاية 2013	وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى / بنك السودان المركزي/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر/ شبكة التمويل الاصغر	2.تطوير مؤشرات ومعايير للاداء المالي والاقتصادى والاجتماعى لقطاع التمويل الأصغر ومقارنتها بالمؤشرات الدولية.	

خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر / شبكة التمويل الاصغر	8. العمل على إلزام جميع أعضاء شبكة مؤسسات التمويل الأصغر بمعايير الأداء في تقاريرها	
مستمر خلال فترة الخطة	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر /بنك السودان المركزى/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر/ المصارف والمؤسسات	1.التدريب الداخلى والخارجى لموظفى المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر والمختصين في الوحدات الوزارية الاتحادية.	(هـ) بناء قدرات العاملين في مجال التمويل الاصغر وتدريب المستفيدين
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى/الشركة السودانية لتنمية التمويل	2.تدريب موظفى بنك السودان المركزى فى تنظيم ورقابة التمويل الاصغر	
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية/ الولايات	3. تدريب للمستفيدين من التمويل الاصغر	
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر/ وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى/ وزارة العمل و تنمية الموارد البشرية / وزارة الاعلام / والولايات	4.نشر ثقافة الصيرفة الاجتماعية (التمويل الاصغر)	
مستمر خلال فترة الخطة	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر/ وزارة المالية/ وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى/ وزارة تنمية الموارد البشرية بنك السودان المركزى/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر/ الولايات	5. إشراك وتفعيل دور صناعات السياسات والسلطات المحلية والقيادات الاهلية	

المحور الثالث: توسيع وتنويع قاعدة الموارد والخدمات المالية وتوزيعها قطاعيا وولائيا:

المدى الزمني	الجهة المسؤولة	أوجه النشاط	الهدف العام
مستمر خلال فترة الخطة	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر /بنك السودان المركزي/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر/ المصارف والمؤسسات	1. تنويع خدمات التمويل الاصغر(الادخار، الائتمان، التحويلات، التأمين)	(أ) تطوير نظام مالي اشتمالي ومستدام
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة الاتصالات والتقانة/ بنك السودان المركزي/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر	2. تشجيع الابتكار التقنى والمؤسسى	
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزي/ المصارف	3.تشجيع زيادة عدد وحجم الودائع وتحفيز المودعين	
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة الزراعة / وزارة الصناعة/بنك السودان المركزي / الولايات	4.توجيه التمويل الاصغر الى قطاعات إقتصادية ومناطق جغرافية مختلفة	
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزي/ا حكومات الولايات	5.تعزيز الدور التنظيمى والرقابى على مصارف ومؤسسات التمويل الاصغر	
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزي/الشركة السودانية	6.تطبيق معايير السلامة المالية والضبط المؤسسى والكفاءة والاستدامة	

	لتنمية التمويل الاصغر		
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى / القطاع الخاص	1.تشجيع زيادة الموارد الموجه من المصارف الى التمويل الاصغر	(ب) توفير التمويل بالجملة والمساهمات الرأسمالية للمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر
مستمر خلال فترة الخطة	الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر	2.تقديم الدعم المالى والفنى لمؤسسات تمويل اصغر مستدامة	
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر	3.تقديم التمويل بالجملة لمقدمي خدمة التمويل الاصغر	
مستمر خلال فترة الخطة	المصارف	4.تشجيع دور المصارف فى توفير خدمات التمويل الاصغر عبر إنشاء محافظ تمويلية مشتركة بين المصارف	
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى/الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر	5.تطوير مؤسسات التمويل الاصغر غير المصرفية عبر المساهمات الراسمالية والدعم الفنى	
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى	1. الدعم الفنى للمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر لإعادة تنظيم هياكلها للعمل في التمويل الاصغر	(ج) التطوير المؤسسى من خلال استخدام المستشارين والخبراء لتقديم الدعم الفنى
2014	وزارة المالية والإقتصاد الوطنى / بنك السودان المركزى / وزارة	2. دراسة الطلب الكلى على التمويل الاصغر بغرض تفعيله وتوفيره	

	الرعاية والضمان الاجتماعى / وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية / الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر / المانحون		لتطوير آليات تقديم التمويل الأصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى	1. تطوير معايير إعداد التقارير	(د) لتحقيق الاستدامة بتتظيم ورقابة مؤسسات
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى	2. تطبيق مبادئ حماية العملاء	التمويل الاصغر وحماية العملاء

المحور الرابع: تعزيز توفر المعلومات وإستخدام التقنية:

المدى الزمنى	الجهة المسئولة	أوجه النشاط	الهدف العام
بنهاية 2013	بنك السودان المركزى/ الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر	1. بناء قاعدة للمعلومات	(أ) تطوير و بناء قاعدة للمعلومات ومكاتب
بنهاية 2013	بنك السودان المركزى / وكالة الاستعلام الائتمانى	2. تعزيز دور وكالة الاستعلام الائتمانى	الاستعلام الائتمانى وحماية العملاء
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى/ الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر	3. خلق روابط مع وكالات التصنيف الدولية	

بنهاية 2013	وزارة الاتصالات/ بنك السودان المركزي/ شركات الاتصالات شركة / الخدمات المصرفية الالكترونية	1. تكوين المجموعة الاستشارية القومية لشركاء الصيرفة بدون فرع (Branchless Banking)	(ب) تطوير مشروع الصيرفة الالكترونية وخدمات التمويل الاصغر عبر الهاتف الجوال
	وزارة الاتصالات/ بنك السودان المركزي/ شركات الاتصالات شركة / الخدمات المصرفية الالكترونية	2. تطوير الاطار الرقابي على الصيرفة بدون فرع	

المحور الخامس: تعزيز مشروعات التمويل الاصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع:

المدى الزمني	الجهة المسؤولة	أوجه النشاط	الهدف العام
2013	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر	1. تكوين دائرة استشارية بالمجلس الاعلى للتمويل الاصغر لوضع سياسات المشروعات الصغرى والصغيرة ومتابعة البرامج والمشروعات الخاصة بتطويرها	(أ) تقديم خدمات فاعلة و ذات كفاءة لدعم تطوير المشروعات الصغرى والصغيرة
مستمر خلال فترة الخطة	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر	2. تنسيق الجهود الخاصة بتطوير المشروعات الصغرى والتي تقوم بها الوزارات والوكالات	

		الحكومية والقطاع الخاص	
مستمر خلال فترة الخطة	حكومات الولايات القطاع الخاص	3. تشجيع انشاء مراكز الاستشارات وتسهيل الاعمال بالولايات لتقديم خدمات متنوعة لتطوير المشروعات ومعلومات لأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة	
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة التعليم العالى / وزارة التربية والتعليم العام / وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية	1. وضع مناهج شاملة ومتكاملة لتقديم التدريب والاستشارات والمعلومات والمساعدات الفنية والتسويق والخدمات الاخرى	(ب) زيادة فرص نمو المشروعات الصغرى والصغيرة عبر تنمية الموارد البشرية وتشجيع الابتكار
2014	وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية / المركز القومى للتدريب	2. تطوير مناهج تدريبية خاصة بكل القطاعات لتلبية احتياجات المجموعات المستهدفة	
2014	وزارة التعليم العالى / وزارة التربية والتعليم العام	3. إدخال ثقافة التعليم المالى والاستخدام الذاتى وادارة الاعمال فى المناهج الدراسية بكل مستويات النظام التعليمى	
مستمر خلال فترة الخطة	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر / الولايات	4. تشجيع قيام المعارض والمهرجانات وتقديم الجوائز السنوية لمنافسات المشروعات الصغرى والصغيرة	
مستمر خلال	وزارة العلوم والتقانة / وزارة	5. التحديث المستمر لقاعدة المعلومات واجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروعات الصغرى	

فترة الخطة	التعليم العالى / الجامعات / مراكز البحوث والدراسات	والصغيرة	
مستمر خلال فترة الخطة	بنك السودان المركزى / المصارف / المؤسسات / الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر / المؤسسات / القطاع الخاص / المانحون	1. إكتشاف وإستغلال مصادر التمويل المحلية والخارجية المتاحة للمشروعات الصغرى والصغيرة	(ج) التوسع فى تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة عبر تنويع مصادر التمويل
2014	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر	2. إنشاء صندوق للتطوير النوعى للمشروعات الصغرى والصغيرة	
2013	وزارة المالية والإقتصاد الوطنى / بنك السودان المركزى / المصارف / شركات التأمين	3. تفعيل الوثيقة الشاملة لضمان عمليات التمويل الاصغر ووثيقة تأمين عمليات التمويل الأصغر	
مستمر خلال فترة الخطة	المجلس الاعلى للتمويل الاصغر / وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى / الصندوق القومى لتشغيل الخريجين	1. تفعيل البرامج الفئوية (مثل الخريجين والمرأة والشباب والمعاقين)	(د) تمكين الشرائح والمجموعات الضعيفة فى المجتمع وتخفيف حدة الفقر عبر الاستخدام الذاتى
مستمر خلال فترة الخطة	وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى / المصارف	2. تطوير طرق التمويل الاصغر الجماعى عبر منظمات المجتمع القاعدية والاتحادات والحاضنات	

	والمؤسسات/ التعاونيات/ اللجان الشعبية		
مستمر خلال فترة الخطة	الولايات/ المحليات/ التعاونيات	3.التنسيق بين الولايات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لوضع وتنفيذ البرامج المشتركة المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة	

مصنوفة النتائج:

المحاور	الاثـر فى المدى الطويل	المستهدفين	المؤشرات	النتائج المستهدفة	الافتراضات/ المخاطر
تعزيز البيئة القانونية التشريعية الداعمة للتمويل الأصغر وتوسيع دائرتها	زيادة متوسط دخل الفرد فى أوساط الفقراء	الأشخاص الفقراء وذوى الدخل المنخفض	إنخفاض نسبة الفقر فى السودان	تحقيق اهداف الألفية الثالثة	موافقة الجهات ذات الصلة على إيجاد بيئة مواتية للتمويل الأصغر
تطوير البنية التحتية المساندة للتمويل الأصغر	إيصال الخدمات المالية للفقراء وزيادة مساهمتهم فى الناتج القومى الإجمالى		الزيادة فى نسبة الجمهور المستفيد من الخدمات المالية الشاملة	تحقيق نسبة 3% إسهام قطاع التمويل الأصغر فى الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بنسبة 1% فى نهاية 2012 (محسوبة على أساس نسبة إسهام القطاع - حجم التمويل - للناتج المحلى الإجمالى).	
توسيع وتنويع قاعدة الخدمات المالية وتوزيعها قطاعيا وولائيا	تطوير صناعة تمويل اصغر تقدم مدى واسع من الخدمات المالية ومنتجات مستجيبة للطلب عبر مؤسسات متنوعة		<ul style="list-style-type: none"> عدد مؤسسات التمويل الأصغر الولائية عدد مؤسسات التمويل الأصغر المستخدمة عدد المستفيدين عدد النساء المستفيدات عدد المصارف التجارية العاملة 	<ul style="list-style-type: none"> تحقيق 20% زيادة فى عدد المؤسسات خلال فترة الخطة على أقل تقدير 200% زيادة فى عدد الاشخاص الممولين من الفقراء النشطين إقتصاديا والذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة (من 8.2% فى نهاية 2012 إلى 24.6% بنهاية الخطة) 	زيادة عدد المصارف العاملة فى التمويل الأصغر استخدام

<p>نسبة الـ 12% من محافظ المصارف فى التمويل الاصغر تحقيق الاستقرار الاقتصادى وخاصة معدل التضخم وجود شركات</p>	<ul style="list-style-type: none"> • 20% زيادة فى نسبة التمويل الاصغر للنساء بنهاية الخطة مقارنة بالوضع فى 2012 لتصحيح 50% • 5% زيادة فى عدد المصارف التجارية العاملة فى التمويل الاصغر و100% زيادة فى محافظ التمويل الاصغر على الاقل • تحقيق 15% زيادة فى الدخل والاصول على الاقل 	<p>فى التمويل الاصغر</p> <ul style="list-style-type: none"> • حجم المحفظة بمؤسسات التمويل الاصغر • نسبة المحفظة الخطرة بمؤسسات التمويل الاصغر • الزيادة فى دخل وأصول الفقراء • زيادة عدد المستفيدين من الفقراء وذوى الدخل المنخفض من موارد القطاع من 494,000 مستفيد في نهاية 2012 الى 1.5 مليون مستفيد بالتدرج حتى نهاية الخطة 			
<p>بين مقدمى التمويل الاصغر وشركاء</p>	<p>تحقيق 100% زيادة فى موارد المؤسسات مع تحسن فى الانتشار والاستدامة</p>	<p>تحسن الانتشار والاستدامة</p>		<p>تحسن اداء صناعة التمويل الاصغر</p>	<p>تعزير توفرا المعلومات واستخدام التقانة</p>
				<p>دمج التمويل الاصغر</p>	<p>تعزير مشروعات</p>

التممية	تقليل حجم القطاع غير الرسمي بنسبة 5% على الأقل	تقليل حجم القطاع غير الرسمي		والمشروعات الصغيرة فى القطاع المالى الرسمى	التمويل الاصغر الناجحة وإدخالها ضمن حركة المجتمع
---------	---	-----------------------------	--	--	--

لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر

فى السودان (2013م - 2017م)

تكون اللجنة من الآتية اسماؤهم:

1. السيد/ محمد الحسن الشيخ (مساعد المحافظ لقطاع المؤسسات المالية والنظم - بنك السودان المركزى) رئيس اللجنة
 2. السيد/ د. بدرالدين قرشى (مدير عام الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفى - بنك السودان المركزى) عضو اللجنة
 3. السيدة/ مها محمد الحسين شبو (ممثل وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى)
 4. السيد/ على احمد محمد دقاش (ممثل وزارة تنمية الموارد البشرية)
 5. السيد/ د. سراج الدين عثمان (ممثل إتحاد المصارف السودانى)
 6. السيدة/ عادل محمد الطيب (ممثل إتحاد أصحاب العمل)
 7. السيد/ د.أبوبكر ابراهيم حسين (مدير معهد الدراسات والبحوث الانمائية بجامعة الخرطوم)
 8. السيد/ د. صالح جبريل حامد (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية)
 9. السيد/ د. جعفر محمد فرح (الشركة السودانية لتنمية التمويل الاصغر)
 10. السيد/ ياسر احمد حسن جامع (خبير إقتصادى)
 11. السيد/ د. وليد اسد شيبون (نائب مدير وحدة التمويل الاصغر). عضو ومقرر اللجنة
- وقد إستعانت اللجنة فى تنفيذ مهامها بالآتية أسماؤهم:
12. السيد/ بروفيسر. بدرالدين عبدالرحيم إبراهيم (رئيس وحدة التمويل الأصغر - بنك السودان المركزى)
 13. السيد/ محمد صالح على (ممثل وحدة التمويل الأصغر - بنك السودان المركزى)